الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٤٩
المعقودة يوم الخميس
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ١٦ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

(د) انتخاب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: مذكرة من الأمين العام (A/48/568)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
كانت الجمعية العامة، بقرارها ٣١٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وبناء على اقتراح من الأمين العام (A/45/890)، قد انتخبت السيدة ساداكو أوغاتا لمنصب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١.

والجمعية العامة، بقرارها ١٠٤/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قررت أن تبقي منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لمدة خمس سنوات أخرى اعتبارا من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

وفقا للإجراء المتبع، يقترح الأمين العام على الجمعية العامة تمديد ولاية السيدة ساداكو أوغاتا بوصفها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لمدة خمس سنوات، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح، الوارد في الوثيقة A/48/568؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود، بالنيابة عن الجمعية بأسرها، أن أتقدم إلى السيدة ساداكو أوغاتا من اليابان بتهنئة صادقة على تمديد تعيينها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لفترة خمس سنوات، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

ونود أيضا أن نثني على مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على العمل الممتاز الذي يقوم به في مجال تلبية احتياجات اللاجئين.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بالنيابة عن اليابان حكومة وشعبا، أعرب عن تهانئي الصادقة للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، وللسيدة ساداكو أوغاتا بمناسبة تعيين السيدة أوغاتا

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.49
8 December 1993

ARABIC

93-87066(A)

لفتـــرة خمـــس سنـوات جديدة بوصفها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

منذ أن تسلمت السيدة أوغاتا منصبها قبل ثلاث سنوات، شهـــد الوضـــع الدولي تغيرا مثيرا. إن اندلاع الصراعات والمنازعـــات الأهليـة في أنحاء عديدة من العالم أدى إلى معاناة إنسانية يعجز وصفها، وباتت مشكلة اللاجئين أحد أكبر الأخطار التي تتهدد السلم والاستقرار العالميين، وهي بالتالي أحد أعظم التحديات المروعة التي تواجه الأمم المتحدة. وفـــي خـــلال هـــذه الفترة الصعبة، وفرت السيدة أوغاتا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قيادة مميزة، وحكومتي تشيد بها على العمل الممتاز الذي قامت به. إننا نتقدم إليها بأطيب التمنيات من أجل عملها في المستقبل.

كذلـك تشيـد حكومـة اليابان إشادة عالية بمفوضية الأمم المتحـدة لشؤون اللاجئين على الجهود التي تبذلها من أجل التصدي لمشكلة اللاجئين. ويسرني أن أؤكد مجـددا على دعمنـا المتواصـل لأنشطتها الإنسانية.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن حكومة مصر، أود أن أعـرب عـن تهانئنا القلبية لمفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتـا. إن الموافقة الاجماعية على تعيينهـا لولايـة أخـرى مدتها خمس سنوات لإشادة بالجهود التي بذلتها على مدى السنوات الثلاث الماضية. ووفد بلدي يود الإشادة عاليا بتفانيها والتزامها الكامل وبعمل مكتب مفـوض الأمـم المتحـدة السامي لشـؤون اللاجئين.

إن الصراعات اندلعت مؤخرا في أنحاء مختلفة من العالم. ولا شك أن عـدد اللاجئيـن تضاعـف فـي السنوات القليلة الماضية. واعتقد أن المجتمع الدولي بأسره سعيد لتولي السيدة أوغاتا مهامها التي تتصف بأهمية بالغة.

وأود أن أؤكد مجددا تهانئ حكومة مصر القلبية للسيدة أوغاتا على قبول تعيينها بالإجماع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهـذا نختتـم نظرنا فـي البنـد ١٦ (د) مـن جـدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لدي ما أعلنه فيما يتعلق بالبند ١٥ (ج)، "انتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية"، الذي من المقرر أن تنظر الجمعية العامة فيه يوم الاربعاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثائق ذات الصلـة، أولا، الوثيقـة A/48/432 المؤرخـة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تتضمن وصفا لتكوين المحكمة والإجراء المتبع في الانتخاب في الجمعية العامة وفـي مجلـس الأمـن. ثانيـا، الوثيقـة A/48/440 المؤرخـة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تتضمن السير الذاتيـة للمرشحيـن. ثالثـا، الوثيقـة A/48/433 المؤرخـة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تتضمن قائمة المرشحين الذيـن قدمت ترشيحاتهم قبل الموعد النهائي للتقديم. وأخيرا، الوثيقتـان A/48/555 و A/48/555/Add.1، المؤرختـان ٢٧ تشرين الأول/أكتوبـر ١٩٩٣ و ٣ تشريـن الثانـي/نوفمبر ١٩٩٣ على التوالي، تتضمنان معلومات إضافية وردت بعـد ٣١ آب/أغسطـس ١٩٩٣، وهـو الموعـد النهائي للتقديم.

الفقـرة ١ مـن الوثيقـة A/48/555 تتضمـن ترشيحات إضافية مقدمـة مـن المجموعات الوطنيـة. والفقـرة ٢ مـن الوثيقة نفسها تشير إلـى أن اللجنـة الوطنية التونسية سحبت ترشيحها للسيد محمد اللجمي. أما الوثيقة A/48/555/Add.1 فتشير إلى أن السيد بولا أجيبولا سحب ترشيحه أيضـا. وإذا وردت معلومـات إضافية فستصدر فـي إضافـة لاحقة إلى الوثيقة.

ومن أجل تسهيـل الإعـداد لعملية الانتخابات والقيـام بهـا، يبـدو مـن المستصـوب أن تتـاح للجمعيـة العامـة، كمـا كـان الحال فـي الماضـي، قائمـة موحـدة ومستكملـة بأسمـاء المرشحيـن. وبالتالي، إذا لم يكن هناك اعتراض، سأطلب إلى الأمانة العامة أن تصدر قائمة موحـدة ومستكملة بأسمـاء المرشحيـن لتشمل جميع المعلومات الواردة منذ إصدار القائمة الأصلية، كيما نسهـل عملية الانتخاب لجميع الممثلين.

تقرر ذلك.

البند ٢٤ من جدول الأعمال

برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات

(أ) تقريرا الأمين العام (A/48/334، A/48/336 و Corr.1)

(ب) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقريرا مقدما من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (A/48/335 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة حول هذا البند في الساعة ١١/٠٠ من صباح اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لهذا أرجو من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يدرجو أسماءهم في أقرب وقت ممكن.

السيد العربي (مصر):
يشرفني أن أتحدث اليوم نيابة عن رئيس الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية حول هذا البند الهام المعني بالتقدير المبدئي لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

إن تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا كان وراء اعتماد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الذي تحددت لتنفيذه الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٠، وتمت المراجعة النهائية للتقدم المحرز في تنفيذه خلال أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وقد كشفت هذه المراجعة عن أن تنفيذ البرنامج لم يرتفع إلى مستوى تطلعات المجتمع الدولي بوجه عام وتطلعات افريقيا بوجه خاص.

لقد كان تعثر الجهد الدولي في التصدي لاستمرار وتفاقم مشكلات التنمية الافريقية حافزا على اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء لقرارها ١٥١/٤٦ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ المتضمن لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وقد جاء هذا البرنامج ليعكس التزاما من جانب المجتمع الدولي والدول الافريقية بتعزيز الجهد الرامي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا خلال هذا العقد، وفي إطار مفاهيم ومبادئ تقاسم المسؤولية والشراكة الدولية. كما جاء اعتماد البرنامج الجديد مؤكدا للأولوية التي يوليها نظام الأمم المتحدة لموضوع النهوض الاقتصادي الافريقي والتنمية الافريقية بوجه عام.

يود وفد مصر التنويه بالتقارير الثلاثة التي قدمها الأمين العام في إطار البند ٢٤. كما يجدر التنويه بما يبذله الأمين العام من جهد لتنفيذ البرنامج الجديد الذي نأمل أن يتسارع معدل تنفيذه من الآن وحتى نهاية القرن حتى يحقق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ما عجز برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا عن تحقيقه خلال الثمانينات.

إننا نرحب بتشكيل لجنة الشخصيات رفيعة المستوى المعنية بالتنمية الافريقية، وندعو إلى استمرار اجتماع هذه اللجنة الاستشارية بصفة منتظمة، كما ندعو إلى إتاحة ما تصل إليه هذه الاجتماعات من نتائج وتوصيات للدول الأعضاء. ويرحب وفد مصر بإنشاء وحدة التنسيق الخاصة بافريقيا والدول الأقل نموا، استجابة لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق وندعو إلى تعزيزها بالإمكانيات اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بدورها في متابعة تنفيذ البرنامج الجديد، كما نرحب بتشكيل فريق العمل فيما بين الوكالات الذي يترأسه المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا.

إننا نرى أن نظام الأمم المتحدة ما زال أمامه الكثير كي يحقق تضمين الأولويات ذات الصلة بتنفيذ البرنامج الجديد داخل سياسات وولايات وأنشطة أجهزة ووكالات ومنظمات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة. إن أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية ووكالاتها المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز يتعين عليها جميعا وضع برامج محددة تسهم في تنفيذ البرنامج الجديد مع تدبير الموارد المالية اللازمة لها. ونعلق أهمية خاصة على الدور الذي يمكن أن تلعبه لجنة التنسيق الإدارية ولجنة البرنامج والتنسيق لتحقيق ذلك في إطار السعي لتعزيز دور نظام الأمم المتحدة في تنفيذ البرنامج الجديد.

وإلى جانب هذا الدور الهام لنظام الأمم المتحدة فإننا نود أن نتعرض لدور كل من الدول الافريقية والمجتمع الدولي وفقا للالتزامات التي تضمنها البرنامج الجديد الذي يدعو الدول الافريقية إلى تكثيف ومواصلة الجهد لتحقيق التنمية. إن الدول الافريقية لم تدخر جهدا في الاضطلاع بمسؤولياتها في تحقيق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، وقد قطعت العديد من دول افريقيا شوطا طويلا في تنفيذ برامج الإصلاح السياسي لاستكمال التحول السياسي نحو الديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي نحو اقتصاد السوق. كما التزمت تلك الدول بالسعي لتحسين الأوضاع ذات الصلة باحترام حقوق الإنسان، وكفاءة الإدارة، وتعزيز دور القطاع الخاص، وترشيد الإنفاق الحكومي، ودفع التنمية البشرية، والتصدي لمشكلات السكان والبيئة.

وهناك حاليا أكثر من ثلاثين دولة افريقية تنفذ دون كلل برامج طموحة وصعبة للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي يزيد من صعوبتها ما يتولد عنها من آثار اجتماعية قاسية تعجز شبكات الأمن الاجتماعي في هذه الدول - إن وجدت - عن امتصاصها أو التخفيف منها في معظم الأحوال. كما يزيد من صعوبتها عدم ارتفاع مساندة المجتمع الدولي لجهود الإصلاح والتنمية الافريقية إلى المستوى المأمول أو إلى مستوى الالتزامات التي تضمنها البرنامج الجديد، خاصة فيما يتعلق بتدفقات الموارد المالية حيث لم يتم تحقيق ما نص عليه البرنامج من زيادة هذه التدفقات بنسبة ٤ في المائة سنويا.

بل إن افريقيا باتت القارة الوحيدة التي تشهد معدلات متناقصة في نمو هذه التدفقات المالية خلال حقبة التسعينات. هذا بالإضافة إلى استمرار تفاقم مشكلة المديونية الافريقية الخارجية، وارتباطها في حلقة مع مشكلة أسعار السلع الأساسية وعجز منتجات افريقيا عن النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، مع العجز في ذات الوقت عن تنويع هيكل هذه المنتجات. بالإضافة إلى استمرار عدم كفاية المساندة الدولية في التصدي لتفاقم مشكلات الانتشار الوبائي لأمراض الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، واستشراء الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وما يرتبط بذلك من آثار سلبية على جهود الدول الافريقية لتحقيق التنمية المنشودة.

إن الاقتصاد العالمي يشهد اتجاها متزايدا نحو الاندماج والتكتل، وتواجه افريقيا تحديا هاما هو كيفية تحقيق معدلات نمو اقتصادي تؤهلها للحاق بمسيرة الاقتصاد الدولي والاندماج معه وداخله كعضو فاعل خلال التسعينات وما بعدها. ويعتمد تحقيق ذلك إلى حد كبير على زيادة تدفقات الموارد المالية لأفريقيا على نحو ما دعا إليه البرنامج الجديد. وللأسف نشهد ظاهرة معاكسة، إذ أن هذه التدفقات انخفضت من ١٨ بليون دولار إلى ما يقرب من ١٤ بليون دولار ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢.

كما تباطأت معدلات انسياب المساعدة الإنمائية الرسمية التي توجه لافريقيا حيث استمر متوسط ما تخصصه كبار الدول المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية من نواتجها القومية عند نسبة ٠,٣٣ في المائة، وهي تقل كثيرا عن نسبة الـ ٠,٧ في المائة. كما اقترن ذلك بضعف استجابة رأس المال الأجنبي المباشر للسياسات التي تبنتها دول افريقية عديدة لتحسين مناخ الاستثمار السائد بها. هذا فضلا عن الدور الضئيل الذي لعبه نظام الوساطة المالية الافريقي من بنوك وشركات للتأمين في تعبئة المدخرات والاستثمارات على نحو الدور الذي لعبه ذات النظام في آسيا وذلك على سبيل المثال.

إن مشكلة تفاقم أعباء مديونية افريقيا الخارجية لا يمكن حلها بمعزل عن موضوع زيادة تدفقات الموارد المالية لافريقيا. كما أن مشكلة المديونية الخارجية الافريقية تعد عقبة رئيسية من العقبات التي تحول دون زيادة الاستثمارات الخاصة ورأس المال المباشر في افريقيا. ومن ثم فإن التصدي الحقيقي لمشكلة أعباء المديونية الافريقية لا بد أن يحتل الأولوية التي يستحقها من جانب المجتمع الدولي على نحو يسمح بتوجيه الموارد المالية التي تستنزف حاليا في خدمة المديونية الخارجية الافريقية إلى تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا. وينبغي أن تعالج مشكلة المديونية بأساليب ابتكارية وبأساليب جريئة تشمل جميع أنواع الديون الافريقية من ثنائية ومتعددة أطراف وتجارية، ولجميع فئات الدخل التي تنتمي إليها مختلف الدول الافريقية.

يهم وفد مصر أن يشير إلى الآثار الضارة لاستمرار تدهور شروط التجارة وأسعار السلع الأساسية في غير صالح الدول الافريقية، ولما لانخفاض حصيلة الصادرات الافريقية نتيجة لذلك من آثار سلبية على جهود التنمية الافريقية. ومن هنا فإننا نؤيد ما جاء في تقرير الأمين العام بشأن تأسيس صندوق لتنويع المنتجات الافريقية لفترة مبدئية تتراوح من ثلاث إلى أربع سنوات وبموارد أولية ما بين ٥٠ إلى ٧٥ مليون دولار، وهي موارد لا شك تتسم بالتواضع، خاصة وأن صندوق أمستردام لم تستفد منه افريقيا الاستفادة التي كانت مأمولة، كما أن صندوق أمستردام يمكن أن يلعب دورا هاما في تمويل الصندوق المقترح والذي لن يمثل هيكلا بيروقراطيا جديدا حيث ندعو إلى تأسيسه

في إطار بنك التنمية الإفريقي.

إننا أيضا نساند إقامة الدول الافريقية لمجالس قومية لتنويع المنتجات على المستوى الوطني بمشاركة ممثلين للحكومات والقطاع الخاص لاقتراح المشروعات التي يمكن أن تدخل في إطار أولويات برامج تنويع هيكل المنتجات.

ويقودنا الحديث عن مشكلات التجارة وأسعار السلع الأساسية وأهمية تنويع منتجات افريقيا إلى موضوع هام من الموضوعات التي تضمنها برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا وهو موضوع التعاون والاندماج الإقليمي والاندماج دون الإقليمي. ولقد صاغت افريقيا رؤيتها وآمالها في هذا المجال داخل إطار اتفاقية أبوجا لإنشاء الجماعة الاقتصادية لافريقيا والتي يستلزم تحقيقها الكثير من الجهد من جانب الدول الافريقية ذاتها مع مساندة المجتمع الدولي لهذا الجهد خاصة في مجال دعم البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وبناء القدرات للدول الافريقية.

لقد تابعت مصر بكل تقدير مبادرة اليابان الخاصة بعقد مؤتمر دولي للتنمية الافريقية، وهي المبادرة التي أعلنت في هذه القاعة في تشرين الثاني/نوفمبر منذ عامين، وتحققت بانعقاد المؤتمر في طوكيو يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/اكتوبر الماضي. ونرى في إعلان طوكيو التزاما سياسيا على مستوى عال من جانب افريقيا باستمرار جهود الاصلاح والتنمية ومن جانب المجتمع الدولي باستمرار مساندة هذه الجهود على نحو كاف وفعال، ونحن ندعو إلى متابعة نتائج المؤتمر وتنفيذ ما تضمنه إعلان طوكيو من التزامات، واتخاذ مبادرات مماثلة ومكملة في المستقبل في إطار هذه المتابعة وبمشاركة مختلف الأطراف التي تبدي اهتماما بذلك.

لقد أصبحنا على مشارف القرن الحادي والعشرين، وباتت أمامنا بضع سنوات يتعين على المجتمع الدولي خلالها أن يأخذ بيد افريقيا حتى تخطو مع باقي قارات المجتمع الدولي إلى أعتاب القرن القادم، وعلينا جميعا - أفارقة ومجتمعا دوليا - ألا نسمح لهذه الفرصة أن تفلت أو تضيع. وإن مصر من واقع رئاستها للدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية تود أن توجه نداء إلى دول المجتمع الدولي وإلى مؤسسات التمويل الدولية كي تعزز من مساندتها لجهود التنمية الافريقية خلال ما تبقى من سنوات التسعينات القليلة، وتهيب مصر بها أن تفي بالتزاماتها التي تضمنها البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات نصا وروحا.

أود أن أختتم بياني بالاشارة إلى التعاون المثمر القائم بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة والذي يعد تجسيدا لما ندعو إليه من إشراك المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

كما أود الإشارة إلى أن المجموعة الافريقية تقوم حاليا بإعداد مشروع قرار حول هذا البند الهام سوف يقدم إلى الجمعية العامة في وقت لاحق ونأمل أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

السيد خاراميو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية):
يشرفني أن أشارك في هذه الجلسة للجمعية العامة، بالنيابة عن ١٣٠ بلدا عضوا في مجموعة الـ ٧٧ وعن جمهورية الصين الشعبية، لمناقشة مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للعالم الثالث هي برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

لقد دفعت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في افريقيا الجمعية العامة إلى اعتماد البرنامج الجديد بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . واعترفت الأمم المتحدة بالحاجة الملحة لمنح موضوع افريقيا مكان الصدارة بين أولوياتها في العقد. كما اعترفت بالحاجة الماسة لإنشاء آليات جديدة وإعطاء توجيهات جديدة بغية ضمان الدعم الدولي اللازم لمعالجة الحالة المأساوية التي تواجه القارة. وفي ذلك الوقت كان متوقعا أن يقوم البرنامج الجديد لتنمية افريقيا بدور المحفز السياسي لتشجيع المجتمع الدولي على تقديم دعم أكبر.

تتيح لنا هذه الدورة للجمعية العامة فرصة ثمينة لاسترعاء انتباه العالم مرة أخرى إلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة الذي ما زالت غالبية البلدان الافريقية تواجهها. وما برحت الظروف التي دعت إلى اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد قائمة. وما لم ينعكس مسار الاتجاهات الحالية المستمرة في تلك المنطقة فإن أي إمكانية لإعادة تأهيل الشعوب وتنميها في افريقيا ستصبح غير مطروحة. بل على العكس سيظل العالم يشهد الحرمان والجوع والحرب بكل ما يترتب عليها من عواقب مؤلمة.

وقد تفاقمت الظروف الاقتصادية والاجتماعية لغالبية البلدان الافريقية في السنوات الأخيرة. فعبء ديونها الثقيل، واعتمادها المفرط على عدد ضئيل من السلع الأساسية، ونموها السكاني السريع والتردي الخطير لمؤشرات التغذية، والتردي البيئي الناجم عن تواتر مشاكل الجفاف والتصحر، وافتقارها إلى الاستقرار السياسي والمجابهات الداخلية المتفجرة، ما هي إلا نماذج للحالة المزمنة السائدة والآثار الخطيرة الناتجة عن تزايد تهميش تلك البلدان في الاقتصاد العالمي. وتبدو هذه الصورة القاتمة أشد قتامة على نحو منذر بالخطر في افريقيا جنوب الصحراء. فقد بلغ الفقر والمعاناة البشرية هناك أبعادا لم تعرفها أي منطقة أخرى من العالم.

وقد أصبح معروفا أن عدد من يعانون من سوء التغذية في افريقيا قد يصل إلى ٢٥٠ مليونا بحلول عام ٢٠٠٠، وهو رقم يساوي ٣٠ في المائة من عدد السكان المرتقب في هذه المنطقة بحلول ذلك العام. وحتى لو تحققت نسبة النمو الاقتصادي السنوي المستهدفة في البرنامج الجديد لافريقيا وهي ٦ في المائة، فيلزمنا ٢٥ عاما أخرى قبل أن نتوصل إلى مستوى مقبول من البطالة.

وفي ظل هذه الخلفية المأساوية والمعقدة، تتخذ البلدان الافريقية التدابير الخاصة بها بغية تنفيذ التزاماتها المتضمنة في البرنامج الجديد. إن سياسات الاصلاح الاقتصادي، والنهوض بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، والسعي لتحقيق العمليات الديمقراطية، والتنمية الزراعية ووضع سياسات بيئية وديموغرافية سليمة، ما هي جميعا إلا أمثلة للتحديات التي تمسك بخناق تلك البلدان. لكن مسؤولية المجتمع الدولي لا تقل عن مسؤولية تلك البلدان.

إن عبء الدين الخارجي الثقيل الذي لا يطاق أدى إلى وضع ينطوي على مفارقة حيث تحولت هذه البلدان نفسها إلى مصدرة صافية لرؤوس الأموال إلى البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وبعبارة أخرى، تنقل أفقر بلدان العالم مواردها الشحيحة لكي تحول تنمية أغنى بلدان العالم. فالقيمة الكلية لانتاج افريقيا تكاد لا تكفي لتغطية مبالغ ديونها. وفي البلدان الافريقية جنوب الصحراء لن تكفي صادرات ثلاث سنوات لتغطية قيمة ديونها. وقد سبب تفاقم هذه الحالة الانخفاض الملموس في أسعار السلع الأساسية وعدم كفاية التدفقات الاستثمارية مما كان له أثر أكبر على قدرة تلك البلدان على الوفاء بالتزاماتها المالية والمضي قدما في برامجها الإنمائية. وهناك قطاعات واسعة النطاق من السكان الافريقيين ما برحت محرومة من موارد كبيرة الحجم كان يمكن توجيهها لسد حاجاتهم الاجتماعية الملحة. وينبغي أن يشكل الحل الحاسم لمشكلة ديون افريقيا أولوية ملحة على جدول أعمال المجتمع الدولي الخاص بهذه المنطقة.

ويعد تحول الاقتصادات الافريقية وتنوعها شرطا لا غنى عنه لإندماجها على نحو فعال في الاقتصاد العالمي، والتخفيف من ضعف وضعها، والبدء في عملية للنمو على أساس الاعتماد على الذات. وتشكل التنمية الاقتصادية المتنوعة في افريقيا بدورها شرطا جوهريا مسبقا لتحقيق الحل الدائم لمشكلاتها الاجتماعية وصراعاتها الداخلية وتحقيق سلام حقيقي ومستقر في تلك المنطقة وقد قدم الأمين العام إلى هذه الدورة دراسة تتناول الحاجة إلى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه. وللأسف أن تقديم هذه الوثيقة في وقت متأخر قد يؤثر على مناقشتها. ولكننا نأمل مع ذلك أن تحظى التوصيات المتضمنة في الدراسة بنظر مكثف جاد من جانب الجمعية العامة.

هناك مجال آخر ينبغي أن تحظى القارة الافريقية فيه بالدعم من جانب المجتمع الدولي هو التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. يتعين على البلدان الافريقية أن توحد جهودها من أجل تحسين قدرتها التنافسية في عصر، مثل العصر الذي نعيش فيه والذي يتسم بالتوسع في أسواقه وتعاظم شمولية منحاه. إن غالبية الاقتصادات الافريقية تتسم بصغر الحجم. ولذلك ينبغي أن تتشارك في هياكلها الأساسية ومرافقها الانتاجية حتى يمكنها تحقيق قدرة تنافسية أعظم. وينبغي أن تشمل الجهود التعاونية الإقليمية وتعزيز القدرات المؤسسية في هذا الميدان منظومة الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لافريقيا والمصارف الإنمائية.

وإذا ما أريد إعطاء زخم حاسم للاستراتيجيات التي ووفق عليها فمن الضروري تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا تنفيذا كاملا واعتماد التدابير اللازمة من جانب المجتمع الدولي، وبشكل خاص من جانب البلدان المتقدمة النمو، والأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف. وينبغي أن تجري بشكل مستمر عمليات متابعة وتقييم لشتى الصكوك التي تمت الموافقة عليها. إن إجراء استعراض في وقت مبكر أمر ضروري لضمان حسن سير عمل جميع الآليات

المؤسسية ولكفالة تخصيص الموارد المطلوبة حسب جدولها الزمني وبالمبالغ التي تفي بالحاجة.

إن افريقيا قارة ذات إمكانيات هائلة. ويتيح تنوعها وثرواتها ومواردها البشرية بصيصا من الأمل. وعلينا أن نؤكد مجددا ثقتنا في الشعوب الافريقية، وأن نساعدها في بناء مستقبلها. وعلى المجتمع الدولي أن يتقاسم هذه المسؤولية من خلال التزامات ملموسة وتدابير محددة. وينبغي التعبير عن الأهمية السياسية الكبيرة لهذه المهمة في شكل تصميم واضح من جانب الجمعية العامة، وتأكيد مجدد بأن هذه المشاكل ستكون محط اهتمام المحافل المتعددة الأطراف الرئيسية في السنوات القادمة. فالتضامن الكامل من جانب الأمم المتحدة ضرورة أساسية إذا ما أريد لشعوب افريقيا أن ترى الأمل يولد من جديد.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الممتاز عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وتوفر المعلومات المفيدة وذات الصلة المضمنة في التقرير إسهاما قيما، بتهيئتها الأساس اللازم لمداولاتنا الحالية، على نحو ما يفعل البيانان اللذان ألقيا توا من ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ورئيس مجموعة الـ ٧٧، واللذان يتضمنان آراء يؤيدها الوفد الجزائري تأييدا كاملا.

إن إدراج موضوع الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا كإحدى الأولويات الخمس الكبرى المحددة في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل، واعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات يشكلان بداية جديدة. فبعد عقد من الوعود المنكوث بها، والاخفاقات الواضحة تماما، وأخذا بعين الاعتبار الدروس المستفادة من النتائج المحبطة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، يعبر البرنامج الجديد عن التزام المجتمع الدولي ببناء شراكة من نوع جديد من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي ووضع أسس التنمية الدائمة في افريقيا.

واستنادا الى تقييم موضوعي للعوامل الكامنة وراء فشل برنامج العمل للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، سيكون البرنامج الجديد نقطة انطلاق لم يسبق لها مثيل في التعاون الدولي من أجل التنمية. فهو يحدد هذه المرة بوضوح تام المسؤوليات والالتزامات المشتركة وإن كانت متفاوتة بالنسبة للبلدان الافريقية ذاتها، والمجتمع الدولي ككل في إطار جهد مشترك لتنشيط الاقتصادات الافريقية.

إن البلدان الافريقية، إذ تحرص على الاشتراك في عملية التحول الجارية الآن في العالم، وإذ تدرك حقيقة أن كل الاستراتيجيات الإنمائية يجب أن تقوم قبل كل شيء على الاعتماد على الذات، وأن دعم المجتمع الدولي مهما كانت أهميته لا يمكن اعتباره إلا عنصرا إضافيا لا غنى عنه، أخذت على عاتقها مهمة الشروع في برنامج جريء للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي كثيرا ما تكون بتكلفة باهظة للغاية من الناحية الاجتماعية.

وعلى الصعيد السياسي، بذلت جهود من أجل النهوض بعملية انتقال منظم ومطرد صوب أشكال حكم أكثر ديمقراطية، ومشاركة جماهيرية أكبر، وارتقاء بالموارد البشرية. وعلى الصعيد القاري، أنشئت مؤخرا آلية لمنع الصراعات واحتوائها وتسويتها نابعة من إرادة شعوب افريقيا لاستئصال مصادر التوتر والصراع التي تضر بشكل خاص بعملية الانتعاش الاقتصادي في القارة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، حدثت تحولات عميقة بغرض النهوض بالنمو والتنمية الدائمة. وبدأ تنفيذ برامج تكيف هيكلي طموحة ولكنها مؤلمة أساسا من خلال إنشاء أطر للتنظيم الاقتصادي الكلي بهدف تشجيع إنعاش النمو والترويج للاستثمار والعمل. وأدت تدابير شتى تستهدف إعادة التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي الى نتائج تتمثل في خفض عجز الميزانية من ١٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٧ الى ٥ في المائة في عام ١٩٩١. واستمر هذا الاتجاه في عام ١٩٩٢ على الرغم من تحويل جزء كبير من الموارد الداخلية الى خدمة الدين الخارجي.

وفي الوقت نفسه سعت افريقيا الى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. وتمثل المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الافريقية الموقعة في ابوجا في حزيران/يونيه ١٩٩١، أهم تعبير رسمي على أعلى مستوى عن إرادة البلدان الافريقية للسيطرة على زمام مصائرها عن طريق استغلال قدرات القارة ومهاراتها. والمعاهدة في سبيل الحصول

على مصادقة عدد كاف من البلدان لتدخل حيز النفاذ.

ويجب التنويه بأن الجهد الذي يبذل على صعيد القارة هو مجرد تكملة للعمل الذي بدأ على الصعيد دون الإقليمي حيث توجد آليات للتكامل منذ عدة عقود في بعض الحالات ومنذ سنوات قليلة في حالات أخرى. صحيح أن منجزات آليات التعاون دون الإقليمي تلك متواضعة، لكن دينامية تعزيز قدرتها على العمل أطلق لها العنان بإعادة النظر في نظامها الأساسي لجعل عملها يتم بفعالية أكبر ويكون متكيفا على نحو أفضل مع الأهداف الجديدة الموكولة اليها باعتبارها الدعائم اللازمة لتحقيق عملية تكامل القارة.

وبالتالي، تحققت مكاسب كثيرة في منطقة المغرب منذ تأسيس اتحاد المغرب العربي. فتم التوقيع على عدد من بروتوكولات التعاون القطاعي، وأنشئت آلية مؤسسية دخلت الآن مرحلة التشغيل. وقد ساعد كل ذلك في إعطاء اتحاد المغرب العربي مركز الشريك الذي تعترف به وتقدره المؤسسات الإقليمية الافريقية والمنظمات الدولية.

ومن الوسائل الأخرى لدعم افريقيا في تصميمها على استغلال عناصر التكامل دون الإقليمي كجزء من عملية بناء المجموعة الاقتصادية الافريقية مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي، ومنطقة التجارة التفضيلية لبلدان افريقيا الوسطى والشرقية، والمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا.

ونظرا لأن جهود البلدان الافريقية تبذل في ظل بيئة اقتصادية دولية غير مؤاتية بشكل خاص، ونظرا للافتقار الى المساعدة الخارجية المستمرة، فإن هذه الجهود مهما كانت محمودة لم تثبت قدرتها على أن تقلل بمفردها، أو تخفف على الأقل من حدة الأزمة المتعددة الأبعاد التي تؤثر على القارة. وعلى الرغم من التضحيات الجسيمة التي قدمت، فإن الاقتصاد الافريقي نما في السنتين الأوليين من هذا العقد بنسبة لا تتعدى بالكاد ٢ في المائة، بينما انخفض نصيب الفرد من الدخل في عام ١٩٩٢، على نحو ما حدث في كل سنة منذ بداية الثمانينات.

لقد بلغ الدين الإجمالي لأفريقيا ٢٨٨ بليون دولار في عام ١٩٩٢، وهذا يمثل زيادة مقدارها ٢,٥ في المائة في المتوسط بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢، و ٧,٧ في المائة لمنطقة جنوب الصحراء وحدها. إن افريقيا التي تتميز بأعلى معدلات الدين بالنسبة لكل من مستوى الناتج القومي الإجمالي ومستوى الصادرات لا تزال تخصص مايزيد على ٣٠ في المائة من حصيلة صادراتها لخدمة الدين الخارجي.

لقد قدر الأمين العام أن حدا أدنى من المساعدة العامة للتنمية قدره ٣٠ مليون دولار سيكون لازما في سنة ١٩٩٢ إذا أريد للبلدان الافريقية أن تحقق في التسعينات النمو النسبي البالغ ٦ في المائة الذي حدده البرنامج الجديد كهدف. بيد إن الإجمالي الموحد لتدفقات الموارد المالية الصافية على القارة لا يزال أقل من مستوى ٢٠ بليون دولار. كما أن صافي تحويلات الموارد الذي حقق رقما إيجابيا في السنوات الأخيرة في مناطق أخرى نامية من العالم، سجل في عام ١٩٩٢ بالنسبة لافريقيا انخفاضا ملحوظا وبلغ ١,٦ بليون دولار.

إن الكساد والاختلالات وعدم اليقين التي تميزت بها التجارة الدولية تبين الى حد كبير التهميش المتزايد لافريقيا، الذي يعود ليس فقط الى الانخفاض المستمر في أسعار السلع الأولية ولكن أيضا الى القيود المفروضة على الوصول الى أسواق بلدان الشمال.

إن أسعار السلع التي تمثل ٩٠ في المائة تقريبا من صادرات افريقيا شهدت في الواقع انخفاضا ملحوظا بلغ ٤ في المائة في عام ١٩٩٢ بالمقارنة بعام ١٩٩١ وركدت الصادرات. وأدى هذا كله الى انخفاض حصة افريقيا في التجارة الدولية.

ولئن كانت البلدان الافريقية قد اضطلعت الى حد كبير بقسط هام من مسؤوليتها وظلت مصممة على مواصلة جهودها التنموية وتكثيف تلك الجهود، فيجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتعويض الوقت الضائع وأن يسارع بتحويل التزاماته الى أفعال ملموسة.

وإذا لم تقدم الإسهامات الملموسة في الموارد المالية الكافية لتنفيذ المهام المعدة فإن برامج التكيف والإصلاح الاقتصادي التي تجري حاليا ستكون بالضرورة أكثر طولا وأكثر صعوبة وسيؤدي هذا في نهاية المطاف التي تفاقم الاختلالات الاقتصادية وتغذية التوترات الاقتصادية والسياسية على نحو خطير في عدد من البلدان الافريقية.

ومن ثم يتمثل واجب المجتمع الدولي في تعزيز

العمل المبتكر الشجاع في إطار حل عالمي دائم يحسم أزمة الدين الخارجي لقارة افريقيا على نحو فعال. وينبغي أن تتخذ على الفور التدابير الواردة في البرنامج الجديد التي تدعو الى إلغاء الدين العام والتجاري وفوائدهما أو إجراء تخفيضات ملموسة فيها. وفي هذا الصدد يكتسي الاقتراح بعقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية لافريقيا، على الرغم من مرور زمن طويل عليه، أهمية الآن أكبر من أي وقت مضى لأن من المرجح أن يؤدي الى انتشار فهم شامل أفضل لظاهرة الدين الخارجي لافريقيا والنهوض بحلول مناسبة لهذه الظاهرة.

وبغية مساعدة البلدان الافريقية التي لا تزال إيراداتها الخارجية تعتمد على عدد قليل من السلع الأساسية، وتنشيط قطاعات التصدير فيها، ينبغي اتخاذ إجراء حاسم لإحداث تنوع أكبر في اقتصادات تلك البلدان بالإضافة الى إنشاء آلية يتفق عليها لتعزيز الحصول على أسعار تدر أرباحا أكبر ووضع ترتيبات منظمة لتطور هذه الأسعار. وفي هذا الصدد ينبغي أن تنفذ بسرعة توصيات الأمين العام الواردة في البرنامج الجديد والمتعلقة بإنشاء صندوق متنوع للسلع الأساسية الافريقية. لذلك من المهم أن تتخذ الجمعية العامة في هذه الدورة قرارا بإنشاء هذه الآلية المتواضعة والعملية التي ترمي الى القيام بدور حفاز في تعبئة الموارد من جميع المصادر الممكنة. وبذلك تسجل الجمعية عزمها على أن يأخذ جدول الأعمال الجديد طريقه الى التنفيذ.

ينبغي أن تشعر البلدان المتقدمة النمو أن من واجبها العمل على تحسين وصول الصادرات الافريقية الى أسواقها بالموافقة على إزالة عدد من الحواجز التعريفية وغيرها من الحواجز التي تعوق العلاقات التجارية المنصفة. إن تحقيق هذا الهدف يتطلب بالضرورة الانتهاء السريع من مفاوضات جولة أوروغواي ونأمل أن يؤدي هذا الى تمهيد الطريق لإنشاء نظام تجاري دولي غير تمييزي مفتوح والى تعزيز الاندماج الفعال للبلدان الافريقية في الاقتصاد العالمي.

يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يعتمد على نحو السرعة التدابير اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الافريقية وتأييد جهود البلدان الافريقية على وضع تشريعات مشجعة كافية.

إن البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا عقد تضامني بين المجتمع الدولي وافريقيا. فالبرنامج الجديد يدعو الى بذل تضحيات من جانب الجميع. ولا يمكن أن تبقى الأمم المتحدة وجميع وكالات المنظومة بعيدة عن هذا الجهد المتسق الذي يرمي الى تحقيق انتعاش اقتصادي حقيقي في افريقيا. إن قيام الأمين العام بتشكيل فريق الشخصيات الرفيعة المستوى بشأن التنمية الافريقية يؤكد التزام منظمتنا بقضية التنمية في القارة وعزمها على تنسيق جميع طاقات الوكالات المتخصصة في مسعى متسق لتنفيذ البرنامج الجديد.

وفي هذا الصدد تضطلع اللجنة الاقتصادية لافريقيا بدور هام سواء في إعلام المجتمع الدولي بالأولوية التي يجب أن تولى لاحتياجات افريقيا، أو في تنسيق الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات ذات الصلة التي تشارك في أعمال التنمية في جميع أرجاء القارة الافريقية. ومن المتوقع أن يكون هناك تفاعل أكبر بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية وبصفة خاصة في مجال المساعدة في التنفيذ المنهجي لمعاهدة أبوجا.

وبهذا الفهم، من المهم أن تسخر الجمعية العامة هيبتها للنهوض بهذا المشروع الواسع وكذلك بالنسبة للميزانية البرنامجية التي ستنظر فيها قريبا بغية تبويب أنشطتها العديدة المختلفة، في ضوء الأولويات والموارد - تلك الأنشطة التي تتطلب بذل الجهود لتنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا على نحو أكثر دينامية.

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات يعتبر بالنسبة لنا نحن الافريقيين أحد البنود الرئيسية على جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة التي تتولون رئاستها سيدي، بكفاية وخبرة فائقتين منذ أن بدأنا العمل في ٢١ أيلول/سبتمبر.

قبل أن أشاطركم بعض أفكار وفدي في إطار هذه المناقشة، أود أن أقول إننا نؤيد بياني ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، السفير العربي، ممثل مصر، ورئيس مجموعة الدول الأفريقية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، السفير لعمامرة، ممثل الجزائر. وأخيرا، أود أن أعرب، نيابة عن بلدي، عن إمتناننا العميق للسفير خاراميو، ممثل كولومبيا، الذي أعرب توا من فوق هذه المنصة عن الدعم الصادق وغير المحدود لمجموعة الـ ٧٧، المجموعة التي تضم ١٣٠ بلدا، للمطالبة المشروعة

للبلدان الأفريقية بتنفيذ افضل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد.

في العام الماضي، وخلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، أعربت الوفود الأفريقية عن قلقها وانشغالها إزاء البطء في الشروع في تنفيذ البرنامج الجديد بعد إقراره بالقرار ١٥١/٤٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

بعد أيام معدودة من تعليق الدورة السابعة والأربعين، ترأس الأمين العام أول إجتماع لفريق الشخصيات الرفيعة المستوى بشأن التنمية في أفريقيا، الذي انعقد بدعوة منه في جنيف في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وتلا الاجتماع الأول إجتماع ثان عقد في روما في ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

وفي هذين الاجتماعين تم التركيز على القضايا التالية: دين أفريقيا الخارجي، وتنويع الاقتصادات الأفريقية، والتكامل الاقتصادي دون الاقليمي والاقليمي في أفريقيا، وتحسين التنسيق بين أنشطة المنظمات غير الحكومية على مستوى الحكومات والتنسيق بين الأنشطة الانمائية في افريقيا داخل إطار منظومة الأمم المتحدة.

ووفدي يرحب بواقع أن الأمين العام استجاب بالفعل للنداء، الذي وجهته الوفود الأفريقية في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة خلال المناقشة العامة، بعقده وإدارته شخصيا إجتماعين لفريق الشخصيات الرفيعة المستوى بشأن التنمية في أفريقيا.

ووفدي يقدر أيضا أهمية القضايا الأساسية الأربع التي تناولها هذان الاجتماعان مع ذلك، نشعر بأنه كان من شأن الصورة أن تكون مكتملة أكثر لو جرى النظر في قضايا الأمن الغذائي، وتدريب الأيدي العاملة، وتوطيد القدرات الوطنية في هذين الاجتماعين.

ونلاحظ بقلق بالغ أنه باستثناء عقد هذين الاجتماعين ونشر البرنامج الجديد بوصفه وثيقة، لم تتخذ خطوات أخرى حتى هذه الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

والتقارير الثلاثة المعروضة علينا لتحليلها خلال هذه الدورة وهي: تقرير الأمين العام عن الدراسة التمهيدية لتنفيذ البرنامج الجديد (A/48/334)؛ والدراسة المعنية بضرورة وجدوى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية في أفريقيا (A/48/335 و Add.1)؛ والدراسة الخاصة عن التدفقات المالية إلى أفريقيا (A/48/336، Corr.1)، نشرت في وقت متأخر تعذر معه استحصال آراء عواصمنا وملاحظاتها، التي كان من شأنها أن تزيد من الإسهامات التي يمكن للوفود الأفريقية تقديمها بشأن تنفيذ البرنامج الجديد.

في هذه المرحلة، يود وفدي أن يتقدم ببعض الملاحظات والإقتراحات.

نود أن نؤيد مفهوم إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية في أفريقيا في إطار مصرف التنمية الأفريقي في كوت ديفوار، لمدة أولية تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات، وتخصيص موارد أولية له تتراوح بين ٥٠ و ٧٥ مليون دولار لأغراض مساعدة البلدان الأفريقية على إعداد البرامج والمشاريع اللازمة لتنويع سلعها الأساسية.

وبنن تود أيضا أن تؤيد الاقتراح الخاص باستحداث مجلس وطني لتنويع السلع الأساسية في كل بلد أفريقي، يمكن أن تتضمن مهامه إعداد وتقييم مشاريع تنويع السلع الأساسية، مع إيلاء الاعتبار للحالة الهيكلية والمؤسسية القائمة وكذلك للهياكل الأساسية والموارد البشرية المتاحة.

مع ذلك، لابد من التأكيد على أن فعالية أو نجاح صندوق تنويع السلع الأساسية هذا ستتوقفان على التقدم المحرز في حسم المشاكل القائمة في بعض المجالات الحيوية، مثل مشاكل الدين الخارجي لأفريقيا، وزيادة المساعدة الرسمية، وتوفير موارد إضافية جديدة، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع إقامة الصناعات والأعمال التجارية المتوسطة الحجم والصغيرة، ونقل وتكييف التكنولوجيا لتجهيز السلع الأساسية، وعلى دعمه من خلال إنشاء أو توطيد الهياكل البحثية والإنمائية التي تضمن على المدى الطويل النجاح في تنويع الاقتصادات الأفريقية.

والنجاح في التنويع سيعتمد أيضا على التدابير التي سيرتأى اتخاذها سياسيا وجغرافيا وهيكليا لتغيير الأنماط الحالية للتجارة في أفريقيا التي تعيق التعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب بصفة عامة، والتعاون التجاري فيما بين البلدان الأفريقية بصفة خاصة.

والدراسة الخاصة المتعلقة بتدفقات الأموال إلى أفريقيا توضح عدم كفاية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا بصفة عامة، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصفة خاصة، والقصور في تعبئة الموارد الوطنية، الخاصة والعامة على حد سواء، والمستوى المنخفض للمدخرات، وإنخفاض المعونة الإنمائية الرسمية.

والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تطبقها الدول الأفريقية غير كافية للتوصل إلى حل دائم والمجتمع الدولي، باعتماده قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قطع عهدا على نفسه بدعم الجهود المركزة على الشعب التي تبذلها أفريقيا من أجل التعجيل بالنمو وتحقيق تنمية دائمة ومستدامة. وهذا الدعم يجب أن يترجم الآن إلى أعمال وتدابير وإنجازات ملموسة واضحة ومحددة مثلما يحدث في المناطق الأخرى الشديدة المعاناة على كوكبنا.

كان من المقرر أن توفر موارد كافية لأفريقيا حتى تصل نسبة النمو السنوي للناتج الوطني الإجمالي إلى ٦ في المائة، مما كان يتطلب توفير مساعدة إنمائية رسمية صافية قدرها ٣٠ بليون دولار في ١٩٩٢، بالإضافة إلى زيادة سنوية في هذه المساعدة تبلغ في المتوسط ٤ في المائة، وذلك وفقا للبرنامج الجديد (قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء الثاني، الفقرة ٢٩). وللأسف، فإن هذه الموارد لم توفر حتى يومنا هذا بينما تقترب ١٩٩٣ من نهايتها. وهذه الحالة تذكرنا بصورة غريبة بما حدث لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا الذي دفعنا فشله الذريع - الذي يعود إلى عدم توفر الموارد المالية وقصور مفاهيمه - إلى التفاوض لاقامة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يوضح تقرير الأمين العام (A/48/334) عن الدراسة التمهيدية الخاصة بتنفيذ البرنامج الجديد، أنه لم يجر إتخاذ تدابير واسعة النطاق لمدة عامين الآن. والواقع ان مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لأفريقيا وأقل البلدان نموا يعاني بصورة مستمرة من عدم توفر الموارد البشرية والمالية اللازمة لإضطلاعه بمهمته المتمثلة في متابعة البرنامج وتنفيذه بصورة فعالة، رغم أن الجمعية العامة أعلنت بوضوح أن تنمية أفريقيا تمثل واحدة من بين خمس أولويات للأمم المتحدة في التسعينات.

وفي مواجهة الحالة المزعجة التي تسببت فيها منظومة الأمم المتحدة بالتأخير الملحوظ في البدء في تنفيذ البرنامج، يطلب وفدي بصورة عاجلة إلى الأمين العام أن يدعو كل الهيئات والوكالات ومستويات السلطة في منظومة الأمم المتحدة بأكملها إلى ضم أولويات البرنامج الجديد إلى ولاياتها المختلفة في أقرب وقت ممكن، وأن تخصص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأولويات وفقا لمفهوم التعزيز، الذي يستند إليه هذا البرنامج، مع إيلاء الاعتبار للأولويات الخمس للأمم المتحدة في التسعينات.

وتضمين هذه الأولويات وتخصيص الموارد المناسبة من جانب منظومة الأمم المتحدة يسمحان ببعض التقدم، الذي يمكن البناء عليه وتحسينه بالتوصيات الصادرة عن المناقشة رفيعة المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٥ التي ستكرس لتنفيذ البرنامج الجديد، وبالقرارات والمقررات التي يجري اعتمادها في عام ١٩٩٦ عندما تنتقل الجمعية العامة إلى استعراض منتصف المدة بشأن تنفيذ البرنامج الجديد.

فضلا عن ذلك، وفي إطار أعمال التنفيذ والمتابعة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة وأفريقيا، يجب أن ينظم مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا حلقات دراسية وحلقات عمل في عام ١٩٩٤ بشأن الأولويات الموضحة في البرنامج الجديد على مستوى كل منطقة من المناطق دون الاقليمية الخمس في أفريقيا. وبالتالي يتحول تنفيذ هذه الأولويات الخاصة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا من أمل بعيد إلى مستوى الواقع. ويجب أن تنظم هذه الحلقات الدراسية وحلقات العمل بتنسيق وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمجموعات الاقتصادية دون الاقليمية: المجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى واتحاد أفريقيا الوسطى الجمركي والاقتصادي ومجموعة التنمية في الجنوب الافريقي ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي أفريقيا واتحاد المغرب العربي.

لا نرغب في التعلق بالأوهام. إن البرنامج الجديد لن يحقق النجاح المرتقب إن لم تعبأ الموارد الكافية، وإن لم يف المجتمع الدولي بالتزاماته، وإن لم تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدورها على وجه صحيح. وفي نفس الوقت، لابد أن تواصل أفريقيا إصلاحاتها السياسية والاقتصادية وتؤمن التشغيل الفعال

لآليات البرنامج الجديد الخاصة بالمتابعة والرصد والتقييم.

إن انتهاء الحرب الباردة واحتمال قيام أمم متحدة أكثر كفاءة وفعالية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية يبعث فينا الأمل في أن يحقق البرنامج الجديد النجاح. ومن حق أفريقيا وواجبها أن تدخل القرن الحادي والعشرين على قدم المساواة مع بقية العالم وألا تتخلف عنه، كما قد يجري التنبؤ به على أساس الحالة الراهنة التي نستنكرها جميعا والتي يجب أن نصححها معا بحزم.

السيد سيدو (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن النظر في البند ٢٤ من جدول الأعمال، "برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات"، يتيح لوفد بلدي فرصة جديدة للاسهام في أعمال الدورة الثامنة والأربعين.

يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في هذا الشأن بالنيابة عن أفريقيا السفير العربي الذي يمثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية. ويود أيضا أن يقدم التهانئ والشكر إلى سفير كولومبيا، الذي قدم دعم مجموعة الـ ٧٧ لجهود المجتمع الدولي وعرض مساهمة المجموعة في تلك الجهود.

مع ذلك، أضم صوتي إلى أصوات من تكلموا قبلي لأعرب عن انشغالي وقلقي بشأن تطور تنفيذ هذا البرنامج الجديد من أجل أفريقيا. ومما يذكر أنه عندما انتهت فترة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠، اتخذت الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين القرار ١٥١/٤٦ بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

ويدعو القرار في الفقرة ٤٣ من الجزء الثاني من المرفق إلى قيام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين بالنظر بشكل تمهيدي في تنفيذ البرنامج الجديد. وها نحن، بعد سنتين من اعتماد هذا النص والالتزام الجديد الذي قطعه المجتمع الدولي، لا يسعنا إلا أن نلاحظ البطء الشديد في التنفيذ.

يصح القول إنه لم يكن من المستطاع تحقيق نتائج باهرة بهذه السرعة. لكن اتخاذ مبادرات حاسمة قليلة كان من شأنه أن يطمئننا على الأقل تجاه الاهتمام الجديد الذي يكنه العالم للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تزال البلدان الأفريقية تعاني منها.

وللأسف، لم تتغير الحالة في أفريقيا على مدى العامين الماضيين. ولا حاجة لتذكرة الجمعية بأن البرنامج الجديد اعتمد بسبب أزمة الدين الخارجي، والانخفاض المتواصل في أسعار السلع الأساسية، وآثار عمليات التكيف الهيكلي، وتدهور البيئة، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال إلى أفريقيا بنسبة تتجاوز ٨٠ في المائة، والكوارث الطبيعية.

وفقا للفقرة ٣ من القرار ١٥١/٤٦، اتخذت البلدان الافريقية تدابير جريئة لتحسين ادارة اقتصاداتها. فبدأت في عملية تحقيق الديمقراطية، التي لا تزال قائمة في بعض البلدان بينما تمت في بلدان أخرى. والبعد الانساني للتنمية يحظى باهتمام القادة الافريقيين أكثر من أي وقت مضى في كل القرارات التي يتخذونها. ومسائل البيئة، والسكان، والاكتفاء الذاتي بالنسبة للمواد الغذائية، وتنمية الموارد الانسانية، وتحسين ظروف معيشة أضعف قطاعات المجتمع، تقع في صلب الأولويات التي تعتمدها الحكومات الأفريقية.

مع ذلك، ما زال على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا لدفع عجلة النمو وكفالة التقدم الذي يهتم بالانسان على نحو مستمر مستدام. وكان للبلدان الأفريقية أن تتشجع بقدر كبير لو أن المجتمع الدولي قدم المساعدة لها في تنفيذ مجالات ثلاثة تتمتع بالأولويات حددها الأمين العام بعد عقد الاجتماع رفيع المستوى في جنيف في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وهي الدين الخارجي، والتكامل الاقليمي ودون الاقليمي، وتنوع اقتصادات البلدان الافريقية.

وبطبيعة الحال، بذلت بعض الجهود الايجابية التي لا يمكننا تجاهلها. وبالتالي، فإننا نرحب بالمؤتمرات الدولية والاجتماعية رفيعة المستوى التي نظمتها الأمم المتحدة بهدف اعادة توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى أفريقيا. ونحن نرحب بالمؤتمر المعني بالتنمية في افريقيا الذي نظمته الحكومة اليابانية يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. لقد أتاح هذا المؤتمر الفرصة لليابان والمجتمع الدولي ليتعهدا بتحسين مستوى المساعدات الرسمية للتنمية. كما أن المحفل الذي ينظم في أندونيسيا في عام ١٩٩٤، ويجمع بين ممثلي البلدان الأفريقية والمستثمرين الأجانب، بناء على مبادرة الحكومة اليابانية مرة أخرى، يشكل جانبا آخر لهذا التقدم الذي نرحب به. ونرحب

أيضا بتقرير دراسة جدوى انشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الأفريقية الذي عرض على الجمعية العامة منذ قليل.

كما يرحب النيجر بجميع التدابير التي اتخذها الأمين العام من خلال مكتب المنسق الخاص بافريقيا وأقل البلدان نموا للابقاء على افريقيا في صميم اهتمامات الأمم المتحدة خلال العقد.

لكننا نرى أنه لا يزال ينبغي القيام بالكثير: فنحن لم نحقق أهداف برنامج العمل الجديد لافريقيا. ونعتقد اعتقادا جازما بأنه إن لم يتبع نهج متكامل لحل مشاكل افريقيا المتعددة القطاعات، فستستمر المنطقة في مجابهة عقبات خطيرة في تحقيق أهدافها.

إن التدابير الواردة في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات تكتسي الآن أهمية أكبر من أي وقت مضى. ويناشد النيجر المجتمع الدولي البدء بتنفيذ قراراته. ويناشد البلدان المتقدمة النمو تخصيص جزء من الموارد المتوفرة عن طريق خفض النفقات العسكرية للنمو والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الافريقية. كما يمكن للمؤسسات المالية الدولية الإسهام في هذه الجهود عن طريق زيادة دعمها المالي للبلدان الافريقية بشروط مؤاتية.

ونود أن نرى مشاركة أكبر من جانب المنظمات غير الحكومية وتنظيم حلقات دراسية في افريقيا وأماكن أخرى بغية زيادة الوعي الجماهيري. وفي هذا الصدد، نناشد الأمين العام الإذن لمكتب المنسق باتخاذ إجراء لتثقيف شعوب افريقيا وشعوب العالم المتقدم النمو بشأن الحاجة الى تنفيذ البرنامج الجديد لافريقيا.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي، سيدي الرئيس، بتهنئتكم على المهارة والقدرة والمعرفة الرائعة التي توجهون بها أعمال الجمعية العامة.

السيد شين جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):

إن تقرير الأمين العام وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو بلدان افريقية عديدة اليوم، وبخاصة البيان الذي أدلى به، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ممثل كولومبيا، الرئيس الحالي لتلك المجموعة، بينت لنا بوضوح أن بلدان وشعوب افريقيا بذلت في العامين الماضيين جهودا هائلة في مجال تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦. وأجرت تكيفات وإصلاحات تتمشى مع أحوالها الوطنية، وأبدت روحا قوية لاغتنام الفرصة من أجل التنمية.

وكما أوضح الأمين العام في تقريره، مما يدعو الى الأسف أن معظم البلدان الافريقية لا تزال تعاني من حالة خطيرة تتسم بارتفاع المديونية والنمو السكاني السريع وركود الصادرات والانخفاض الطويل الأمد في دخل الفرد والتدهور الحاد في الحالة الغذائية. وإن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات لا يزال يواجه تحديات عديدة. وأحد هذه التحديات يتمثل في تنويع الصادرات من السلع الأساسية، بهدف تعزيز الأمن الغذائي وتحسين استدامة الانتاج وزيادة حصائل الصادرات وتشجيع التنمية.

والتقرير يساعدنا أيضا على أن نرى أنه، في سياق تنفيذ البرنامج الجديد، يوجد تناقض أكثر حدة بين الجهود الدؤوبة للبلدان الافريقية، من جهة، والافتقار الى الدعم القوي من المجتمع الدولي من جهة أخرى. ويتبين هذا بوجه خاص من عدم الاستجابة حتى الآن الى مطلب تحقيق الاستقرار في أسعار صادرات البلدان الافريقية؛ وزيادة الحمائية التي تمارسها البلدان المتقدمة النمو؛ وانخفاض التدفقات المالية لافريقيا؛ وعدم بلوغ تخفيضات الديون والاعفاءات منها، الممنوحة للبلدان الافريقية، المستوى المتوقع.

إن عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها وتعهداتها، والتدهور المتزايد للبيئة الاقتصادية يقوضان مساعي البلدان الافريقية ويفسدان المنافع الناشئة عن البرنامج الجديد. ولا بد من تغيير تلك الحالة. إن التنمية في افريقيا ينبغي أن تتحقق عن طريق جهود متضافرة وتعاون صادق من جانب الشعوب الافريقية والمجتمع الدولي. إنها تحتاج الى قوة دافعة قوية من داخل البلدان الافريقية والى قوة دفع قوية من الخارج. إن الإنعاش والنمو الاقتصاديين في افريقيا لا يؤثران تأثيرا مباشرا على استقرار البلدان الافريقية في الأمد الطويل فحسب، بل أيضا على استقرار وسلامة التنمية الاقتصادية في العالم بأسره.

وبغية تعزيز تنفيذ البرنامج الجديد، نعتقد أولا أنه يتعين على المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، تعليق أهمية أكبر على البرنامج الجديد، وينبغي أن تتحول التزاماته بتنفيذ البرنامج الجديد من أقوال الى أفعال. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يعبئ موارد خارجية كافية وأن يفي بالتزاماته في مجالات مثل السلع الأساسية والتبادل التجاري والمديونية.

ثانيا، نعتقد أن التوصيات البناءة الواردة في تقرير الأمين العام دعما لجهود البلدان الافريقية في تنفيذ البرنامج الجديد، بما في ذلك التوصية بإنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية، ينبغي أن تلقى تأييدا فعالا واستجابة فعالة.

ثالثا، لئن كنا نعلم أن تنفيذ البرنامج الجديد لن يكون خاليا من الصعاب والتكاليف، نرى أن تخلف اقتصادات البلدان الافريقية وضعف بنياتها الأساسية يجعلانها غير قادرة على احتمال مخاطر وضغوط التغيير السريع. وإذ نؤيد البلدان الافريقية في جهودها لبلوغ أهداف البرنامج الجديد، ينبغي أن نتفهم تماما ظروفها الوطنية المتباينة وأن نحترم خياراتها لاستراتيجياتها وسياساتها الانمائية ونتفادى، أو نقلل الى أقصى قدر ممكن، الاضطراب والآثار السلبية التي قد تنجم عن تدابير معينة وأن نقلل التكلفة الاجتماعية للاصلاحات، وأن نحقق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي كلي.

رابعا، نرى أن منظمة الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور إيجابي في تنفيذ البرنامج الجديد؛ وأن منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة ينبغي أن تصوغ وأن تنفذ مشاريع متصلة بالبرنامج الجديد وأن تقدم الموارد المالية الكافية وتوفر الدعم القوي للتعاون الاقتصادي والتقني الاقليمي ودون الاقليمي في افريقيا وأن تشرف بعناية أكبر على تنفيذ البرنامج الجديد وتحسن من نوعية التقييم.

وتعلق الصين، حكومة وشعبا، أهمية كبيرة على التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في البلدان الافريقية. إذ أن تعزيز الوحدة والتعاون مع بلدان العالم الثالث، بما فيها البلدان الافريقية هو حجر الزاوية للسياسة الخارجية للصين. وسنواصل، كعادتنا دائما، تعزيز التبادلات وشتى أشكال التعاون مع البلدان الافريقية في المجالات الاقتصادية والتجارية والتقنية، وسنسهم بكل ما في استطاعتنا في تنفيذ أهداف البرنامج الجديد.

السيد مارورياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

بادئ ذي بدء، يود وفدي الإعراب عن امتنانه للأمين العام على التقارير التي أعدها بشأن هذه المسألة الهامة جدا. وتتضمن المعلومات القيمة المستفيضة التي تعرضها معلومات أساسية عن اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات وتحليلات عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الافريقية في الماضي والحاضر وتقييما للتقدم المحرز في الجهود الرامية الى تنفيذ البرنامج الجديد على الأصعدة الوطني والاقليمي والدولي، وكذلك على صعيد الأمم المتحدة.

ليس لدى وفد بلادي ما يضيفه الى هذه المعلومات. ولذلك سأقصر ملاحظاتي على موضوع مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الافريقية. لقد استضافت الحكومة اليابانية هذا المؤتمر الذي شاركت في تنظيمه الأمم المتحدة والائتلاف العالمي لافريقيا. وقد اختتم المؤتمر أعماله بنجاح باعتماد إعلان طوكيو الخاص بالتنمية الافريقية، والمعنون "نحو القرن الـ ٢١". ويمكن الحصول من البعثة اليابانية على نسخ من هذا الاعلان، الذي سبق أن وزع على اللجنة الثانية.

وقد حضر المؤتمر ٤٠٠ مشارك ينتمون الى ٤٨ بلدا افريقيا، و ١٣ بلدا من كبار المانحين و ١٠ منظمات دولية، بالاضافة الى ذلك، حضر المؤتمر بصفة مراقب أكثر من ٣٠ بلدا ومنظمة دولية. ومثلت بعض البلدان الافريقية برؤساء الدول، كما مثلت بلدان كثيرة على المستوى الوزاري. وبالنيابة عن حكومة بلادي، أود أن أنتهز هذه الفرصة كي أؤكد عميق امتناني لجميع هؤلاء على إسهاماتهم في إنجاح المؤتمر.

ويتضمن الاعلان فروعا تتناول الاصلاحات السياسية والاقتصادية، والتنمية الاقتصادية عن طريق أنشطة القطاع الخاص، والتعاون والتكامل الاقليميين، والإغاثة في حالات الطوارئ والتنمية، والتجربة الآسيوية والتنمية الافريقية، والتعاون الدولي والمتابعة، وهو يعكس بالكامل المناقشات التي جرت أثناء هذا اللقاء الذي دام لمدة يومين. ولضيق الوقت، لن أحاول إيجازها هنا. غير أن هناك ثلاث نقاط أود أن أذكرها.

أولا، جرت المناقشات في المؤتمر بطريقة بناءة وبروح من الشراكة. ففي الجلسة الافتتاحية، أشار فخامة السير كتيوميلي ماسيري، رئيس جمهورية بوتسوانا والرئيس المشارك للائتلاف العالمي من أجل افريقيا، الى أن البلدان الافريقية تدرك تماما مسؤوليتها عن صياغة وتنفيذ برامج الاصلاح السياسي والاقتصادي التي تضعها على طريق النمو المستدام والمنصف، ودعا شركاء التنمية الى دعم جهود الاصلاح هذه على أساس شراكة جديدة ومعززة. وتم الإعراب عن آراء مماثلة من جانب عدد من المشاركين من البلدان الافريقية وشركائهم. وروح الشراكة هذه قد تأكدت في ثنايا

إعلان طوكيو، بما في ذلك الجملة الأخيرة من الديباجة التي تنص على:

"إننا، بالتالي، نعتمد رسميا الاعلان الحالي، انطلاقا من إيمان راسخ بأنه سيعمل على تعزيز الشراكة الجديدة الناشئة للتنمية المستدامة في افريقيا على أساس الاعتماد الذاتي من جانب البلدان الافريقية والدعم من جانب شركاء افريقيا في التنمية".

ثانيا، أود أن أعقب على البعد الجديد الذي حرص المؤتمر على إيلائه لموضوع التنمية الافريقية من خلال مناقشتها بالترابط مع التجربة الآسيوية. وتحت هذا البند من جدول الأعمال، قام ضيفان بارزان من اندونيسيا وتايلند بعرض دراستين إفراديتين، كل عن بلده، وأدلى المشاركون الآخرون بآرائهم وتحليلاتهم. ومع أنه لوحظ خلال المؤتمر أن من غير المستطاع القيام ببساطة بنقل أي نموذج من نماذج التنمية من منطقة الى أخرى، فقد تم الاعتراف بأن بعض جوانب التجربة الآسيوية ذات صلة بالتجربة الافريقية، مثال ذلك أهمية الاستراتيجيات الملائمة للتنمية الطويلة الأجل، والادارة الحكومية الفعالة، والالتزام القوي من جانب قيادة البلد وشعبه بتحقيق الازدهار الاقتصادي. وإن فرص التعاون بين الجنوب والجنوب فيما بين آسيا وافريقيا، آخذة بالتعاظم، وأود أن أسجل أن العديد من الدول المشاركة في المؤتمر أظهرت اهتماما باستكشاف هذا المجال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا).

وأخيرا أود أن أشير الى بياني الحكومة اليابانية اللذين أدلى بهما في المؤتمر رئيس الوزراء هوسكوكاوا ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية هاتا، واللذين يتلخصان في ما يلي:

أولا، ستبذل اليابان جهدها للمساهمة في تعزيز العمليات السياسية في افريقيا، مقدمة المساعدة الى جهود تحقيق الديمقراطية وذلك على صعيد ثنائي ومن خلال المشاركة في الجهود الدولية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

ثانيا، ستواصل اليابان تقديم المساعدة على نحو نشط للاصلاحات الاقتصادية في افريقيا. فعلى سبيل المثال، ستقدم مساعدات على شكل منح، من غير طراز المنح المقدمة للمشاريع، يبلغ مجموعها ما بين ٦٥٠ مليون و ٧٠٠ مليون دولار خلال السنوات المالية اليابانية الثلاث الممتدة من ١٩٩٣ الى ١٩٩٥ وذلك خاصة للبلدان الافريقية التي تطبق برامج إصلاح من هذا القبيل. ونحث بقوة أيضا على مواصلة البرنامج الخاص لمساعدة افريقيا أو إقامة منشأة جديدة تخلف منشأة التكيف الهيكلي المعززة الحالية.

ثالثا، ستساعد اليابان على نحو نشط في تنمية الموارد البشرية. وقد بدأنا برنامجا لدعوة الشباب الافريقي ليتسنى لأفراد من افريقيا المجيء الى اليابان، ونحاول عقد حلقة دراسية لآسيا - افريقيا في العام المقبل، بالتعاون مع البلدان والمنظمات الأخرى المعنية.

رابعا، ستولي اليابان مزيدا من الاهتمام الى المشاكل البيئية في افريقيا، تمشيا مع التزامها السابق بأن توسع على نحو كبير مساعدتها الانمائية الرسمية المتصلة بالبيئة لتصل بصورة إجمالية الى ما بين ٧ بلايين من الدولارات و ٧,٧ بليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة. وقامت أيضا بصياغة مشروع لتنمية موارد المياه الجوفية وإمدادات المياه في مختلف أجزاء افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وستقدم مساعدة على شكل منح تبلغ من ٢٥٠ الى ٣٠٠ مليون دولار لهذا الغرض خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وأخيرا، فإن المساعدات الانمائية الرسمية اليابانية ستؤكد على أهمية الفعالية والكفاءة وستأخذ بعين الاعتبار مرحلة التنمية الاقتصادية التي يمر بها كل بلد، وذلك وفقا للمبادئ التي حددها في العام الماضي ميثاق اليابان للمساعدة الانمائية الرسمية. وتحقيقا لهذا الهدف، فإننا ننوي تعزيز الحوار بشأن السياسة العامة مع البلدان الافريقية وإرسال مزيد من بعثات التعاون الاقتصادي الى المنطقة.

ولكي نساعد البلدان الافريقية على تحقيق التنمية المستدامة، من الضروري أن ننتهج نهجا شاملا يعالج قضايا تتضمن التجارة، والاستثمار، والدين، والبيئة، والسكان. وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في افريقيا في فترة التسعينات يحدد المبادئ التي يجب أن توجهنا في صياغة هذا النهج. وأعتقد أن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الافريقية قد قدم إسهاما كبيرا في سبيل إنجاح البرنامج الجديد، وستتعاون اليابان تعاونا كاملا مع البلدان والمنظمات الأخرى، خاصة مع الأمم المتحدة والائتلاف العالمي لافريقيا في الاضطلاع بأنشطة المتابعة.

ويود وفد بلادي أن يختتم بيانه بالإعراب عن التزام اليابان الراسخ بمواصلة وتعزيز شراكتها مع البلدان الافريقية وهي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، فتدخل بذلك حقبة جديدة يسودها الرخاء والأمن.

السيد نوتيردايم (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

وأود قبل كل شيء أن أشكر الأمين العام للتقارير المختلفة التي قدمها للجمعية العامة والتي تشكل الأساس الذي تقوم عليه مناقشتنا اليوم. ونحن نرى أن هذه التقارير تؤكد الاهتمام الشخصي الذي يوليه الأمين العام للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها افريقيا.

ونود أيضا أن نشكر المنسق الخاص لافريقيا السيد ولد عبد الله، لمساهمته في أعمالنا.

ويمر العام بعد العام ومازلنا نرى أمامنا صورة افريقيا التي تتخبط في الأزمة. وقد شهدنا على مدى السنوات العشر الأخيرة نموا مدهشا في مجموعة كاملة من البلدان النامية في مناطق أخرى من العالم. أما عن افريقيا، من الناحية الأخرى، فإن الحديث إنما ينصب على ما يسمى بالعقد الضائع. ومع ذلك، يجب علينا ألا نستسلم للقضاء والقدر بل علينا أن نبحث عن أسباب المشاكل. وقد أتاح لنا مؤتمر طوكيو الأخير أن نحرز تقدما في هذا المسعى.

ولكننا لا ينبغي أن نغالي كثيرا في التعميم. فهناك بعض الأحداث الايجابية التي جرت في هذه القارة، وهذه حقيقة. فمنذ نهاية الثمانينات شهدنا في افريقيا حركة واسعة ترمي الى الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن أن يرسي أسس مجتمعات أكثر انفتاحا وأكثر قدرة على التحكم في مصائرها. ونبغي أن نشيد بالشعوب الافريقية وبالسياسيين الافريقيين الذين شرعوا في السير بشجاعة على طريق الديمقراطية.

إلا أن الاقتصادات الافريقية لم تتحسن، على الرغم من تحسن السياق السياسي الدولي وبالرغم من المساعدة الدولية الملموسة. وعلينا أن نتوصل الى أسباب هذا الفشل. وعندما نرجع المشكله الى أبعادها الأكثر تحديدا، فسنجد عددا من الأسباب المباشرة.

أولا، إن مفهوم التنمية ذاته ظل أمدا طويلا نظرية مفروضة من أعلى في افريقيا، وهي نظرية مقطوعة الصلة بالامكانات الحقيقية للمجتمعات الافريقية. فالافتقار الى الالتزام في هذه المجتمعات هو الذي يفسر لنا ما هو مشاهد من التخلي عن القطاع الزراعي، والتدني في مستوى المدخرات، وفرار رؤوس الأموال، ونزوح الأدمغة.

ثانيا، ظل العامل السكاني عائقا دائما يحول دون أي تحسن في مستوى المعيشة. وعلينا أن نوقف مهما كلفنا الأمر هذه الدوامة التي تؤدي الى إبطال أثر قل ما يتحقق من النمو الاقتصادي بسبب النمو السكاني.

ثالثا، ربما كانت أفريقيا هي القارة التي تعرض فيها دور الامكانيات البشرية في التنمية لبخس شديد. وهناك إهدار محزن للحياة ولروح المبادرة. وكثيرا ما سلكت البلدان المانحة والبلدان الافريقية معا طريقا خاطئا بترويجها للتنمية المستندة الى هياكل أساسية ضخمة بدلا من اتخاذ عناصر أساسية - مثل التعليم، والصحة، ودور المرأة الحيوي، وتشجيع الامكانات البشرية للمجتمعات - كنقاط انطلاق نحو التنمية.

وعلينا في نفس الوقت أن نسلم بأن الحالة الاقتصادية العالمية لم تكن مواتية لانعاش الاقتصادات الافريقية. وتنطبق هذه الملاحظة على مستوى أسعار السلع الأساسية، والمعدلات الدولية لأسعار الفائدة وحركة الاستثمارات الخاصة. وليس في مقدورنا التحكم بشكل حاسم في جميع هذه العوامل؛ ولكننا ندرك مع ذلك الحاجة الى تهيئة مناخ اقتصادي دولي أفضل يواكب الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية، وخاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة والوصول الى الأسواق.

ويتعين أن نأخذ كل هذه العوامل في الاعتبار ونحن نقيم فرص نجاح برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا. فالبرنامج يعد من نواح كثيرة وثيقة طموحة. وينطبق ذلك بوجه خاص على الأرقام المستهدفة للنمو الاقتصادي ونقل الموارد. وقد علمتنا التجارب المستخلصة من البرامج السابقة ولا سيما برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، أن المتابعة التشغيلية لها أهمية لا تقل عن أهمية اختيار الأهداف.

وإذا كان للمساعدة الدولية أن تسهم بفعالية في النمو، فينبغي أن يصحبها بذل جهود من أجل تحسين التمويل العام. ومن خلال هذا السبيل وحده ستجد الأوساط المالية الدولية ومستثمرو القطاع الخاص طريقهم مرة أخرى الى افريقيا. إن المجتمع الدولي لم يترك مع ذلك افريقيا لتواجه مصيرها لوحدها فالواقع أن المعونات الدولية التي ذهبت لافريقيا خلال فترة الثمانينات تزيد عما ذهب للقارات الأخرى سواء قيست بالأرقام المطلقة أو بنصيب الفرد من السكان.

أما فيما يتعلق بالمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، فانني أود أن أؤكد من جديد هنا صلاتنا التقليدية بافريقيا. ولا يمكننا أن نوافق على القول بأن اللامبالاة هي الاتجاه السائد تجاه افريقيا. فالواقع أن افريقيا مازالت أكبر المستفيدين من المعونة التي تقدمها المجموعة ودولها الأعضاء عن طريق اتفاقيات لومي. وفي أيار/مايو الماضي فتحت المجموعة اعتمادا قدره ١٠٠ مليون وحدة من وحدات النقد الأوروبي. وبالاضافة الى معونة المجموعة هذه فهناك مساعدات ثنائية كبيرة تقدمها بصورة انفرادية الدول الأعضاء في المجموعة، وبفضل هذه الاجراءات التي تتخذ على مختلف المستويات، أصبحت المجموعة ودولها الأعضاء المانحين الرئيسيين والشركاء التجاريين الأساسيين للقارة الافريقية.

ومن بين المشكلات الخاصة التي تواجه البلدان الافريقية نود أن نسلط الضوء على مشكلتين بصفة خاصة هما مشكلة الديون ومشكلة التنويع.

وفيما يتعلق بالدين الخارجي، نود أن نعترف بالحاجة العاجلة لاتخاذ خطوات مناسبة في إطار استراتيجية دولية، على أن توضع خدمة الديون في إطار أوسع هو إطار تدفقات رؤوس الأموال. ولقد واصلت الدول الأعضاء في المجموعة اتخاذ تدابير في نادي باريس لمساعدة أفقر البلدان الغارقة في الديون؛ ونحن نحث الدائنين الآخرين على أن يحذوا حذونا.

إن المجموعة ودولها الأعضاء على دراية أيضا بمشكلة المديونية التي تعاني منها بعض البلدان الافريقية ذات الايرادات المعتدلة في القطاع الأدنى من الاقتصاد، وتأمل المجموعة ودولها، في أن يتسنى منح هذه البلدان معاملة تفضيلية أكثر، من جانب نادي باريس على الأخص، وذلك على أساس دراسة كل حالة على حدة. ومع هذا فإننا نؤكد أن مشكلة الدين لا يمكن حلها بواسطة الاجراءات الدولية وحدها. فالبلدان المدينة ذاتها تتحمل مسؤولية اعتماد سياسات رشيدة في إطار عملية التكيف الهيكلي.

إن التنويع الاقتصادي يشكل أولوية لأن ضعف الاقتصادات الافريقية كثيرا ما يكون نتيجة مباشرة للافتقار الى التنويع. وينطبق هذا القول بصفة خاصة على البلدان التي تعتمد اعتمادا مفرطا على تصدير السلع الأساسية. إن هذه الصادرات يجب أن توجد لها منافذ، ولكن يلزم في الوقت نفسه ايجاد بيئة أنسب للتنويع. وبينما نسلم بتلك المشكلة، علينا أن ننظر إليها في إطار أوسع نطاقا هو إطار تشجيع الاستثمارات البديلة وإضفاء الاستقرار على حصائل التصدير. وعلينا قبل كل شيء أن نتفادى اتباع نهوج الماضي البعيدة عن الواقعية. وينبغي الاستفادة الى أقصى حد من الامكانات المتوفرة لتشجيع التنويع في النظام المتعدد الأطراف، وتفادي إيجاد هياكل جديدة قد تؤدي الى الازدواج.

ونحن نتكلم هنا عن افريقيا بأسرها، ولكننا لا ينبغي أن نتغاضى عن حقيقة مفادها أن هذه القارة الشاسعة لا يصح أن ينظر إليها كما لو كانت تنصب كلها في قالب نمطي واحد. فينبغي أن تكون جهودنا مرنة بما يكفي لأخذ الاختلافات الاقليمية ودون الاقليمية في الحسبان. فالتعاون الاقليمي ودون الاقليمي في افريقيا لم تستغل امكانياته استغلالا كافيا. وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الجديد لافريقيا يمكن أن تقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا المعاد تنشيطها بدور رئيسي في هذا الصدد. ونحن نحث على إنشاء مجموعة اقتصادية افريقية وفقا لمعاهدة أبوجا، وسنكون على أتم استعداد لمشاركة شركائنا الافريقيين في التجربة التي تجمعت لدينا أثناء عملية التكامل الاقتصادي داخل المجموعة الأوروبية.

ولا مندوحة عن التعاون دون الاقليمي في عدد من القطاعات الاقتصادية. والواقع أن مفهوم التنمية المستدامة يوجه الانتباه الى مشاكل تتجاوز الحدود بطبيعتها وتتطلب نهجا مشتركة. ومن أسطع الأمثلة على ذلك مسألتا الجفاف والتصحر، وهما محط اهتمام المناقشة التي تجري لمتابعة مؤتمر ريو. ونحن نؤكد من جديد ضرورة إيلاء أهمية لافريقيا عند وضع اتفاقية دولية بشأن هذا الموضوع.

ولا يمكن عزل التنمية الافريقية عن تقلبات أحوال الاقتصاد العالمي. ولكن إذا استطعنا النجاح في إيجاد اقتصادات وطنية سليمة وكفؤة في البلدان

الافريقية، فإن هذه الاقتصادات ستجد طريقة تمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتؤيد المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تأييدا تاما فكرة تقاسم المسؤوليات والشراكة على النحو الذي رسمه مؤتمر الأمم المتحدة الثامن للتجارة والتنمية. ونحن مقتنعون بأن دورة الفقر يمكن تحطيمها، وأن افريقيا ستحتل مكانها اللائق في عالمنا بفضل الجهود الوطنية والدولية.

السيد كادوكوبيرو كامونانويري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود في البداية أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي للأمين العام على تقريريه الممتازين اللذين قدمهما بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال، وهما: التقرير المتعلق بجدوى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية، والتقرير المتعلق بالتدفقات المالية وغيرها من الموارد على افريقيا، المطلوبين على وجه التخصيص في إطار تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. ويعتبر هذان المجالان هامين وضروريين للتنفيذ الناجح للبرنامج الجديد. ونحن ممتنون إزاء ما ورد من مقترحات محددة في التقريرين.

ولا يمكن للبلدان الافريقية أن تواصل الى الأبد الاعتماد على سلعة أساسية تصديرية واحدة أو سلعتين كمصدر لحصائل صادراتها. فمن الضروري أن تسعى الى تنويع سلعها الأساسية الرئيسية وأن تكسبها قيمة مضافة من خلال زيادة التجهيز. وبهذه الطريقة وحدها يمكنها أن تتوقع تحقيق الاستقرار وزيادة حصائل صادراتها.

ونحن نؤيد الاقتراح الوارد في الوثيقة A/48/335 الخاص بإنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية في إطار مصرف التنمية الافريقي. وقد أوضح تماما أن الغرض الأساسي من إنشاء ذلك الصندوق هو المساعدة في إعداد مشاريع لتنويع السلع الأساسية. وللقيام بذلك، يوصي التقرير بإنشاء مجالس وطنية للتنويع في افريقيا، تقوم بوضع مشاريع للتنويع بالتعاون الوثيق مع الصندوق. ومن شأن هذا الترتيب أن يجعل بالامكان معالجة أي تضارب قد يتبين في عمليات إعداد المشاريع. ويجب اعتبار هذه المبادرة مصدر زخم جديد لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

وعلينا أيضا أن نؤيد الاقتراح القائل بأن ينشأ الصندوق على أساس التبرعات وبأن يخصص منحا لتمويل أنشطة مرحلة ما قبل الاستثمار. ولتمويل هذا الصندوق، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف تبرعات سخية لتلبية الأهداف المحددة لانشائه.

وتعتبر مسألة التدفقات الكافية في الموارد والتمويل مسألة ذات أهمية خاصة في هذه المرحلة من التحول السياسي والاقتصادي التي ينخرط فيها الآن العديد من البلدان الافريقية.

وكثيرا ما يقترح شركاؤنا من البلدان المتقدمة النمو جعل المدخرات المحلية مصدرا للموارد المالية اللازمة. غير أنه يجب ملاحظة أن تحسين معدلات التبادل التجاري هو وحده الذي يمكن أن يعزز قدرة افريقيا على تحقيق مدخرات محلية. وكما أشير من قبل، يتبين لنا من مجرد القاء نظرة سريعة الى الأسعار المثيرة للسخرية التي تحصل عليها السلع الأساسية الافريقية في الأسواق الدولية لماذا تعذر علينا تحقيق ذلك. فأسعار البن على سبيل المثال تدهورت من ٣ دولارات في عام ١٩٧٨ الى ٤٠ سنتا أو حتى أقل في عام ١٩٩٢. وبالتالي فإن بلدانا مثل أوغندا التي حصلت في عام ١٩٧٨ على أكثر من ٤٠٠ مليون دولار من حصائل صادرات البن وحده تحصل الآن على أقل من ١٠٠ مليون دولار لصادرات تزيد على ضعف صادراتها السابقة. ونفس القصة تنطبق على الكاكاو والشاي والخشب وعدد من المنتجات الزراعية والمعدنية الافريقية.

لذلك لابد لنا من أن نوضح أن القدرة على تحقيق مدخرات بالنسبة لمعظم البلدان الافريقية تعتمد على أداء قطاع صادراتها. فانخفاض أسعار السلع الأساسية الرئيسية الكبرى تنجم عنه خسارة في الايرادات مما يؤدي الى تدهور خطير في الدخل نظرا لتآكل الوعاء الضريبي.

وفي غياب هذه القدرة على الادخار يصبح الدعم الخارجي ضرورة حتمية. وعلى ذلك، ينبغي أن يكون مطلبنا هو الحصول على عائد عادل لسلعنا الأساسية وفرص لا يعوقها عائق لوصول منتجاتنا الى الأسواق الخارجية.

وتتجلى الآن بأكثر من أي وقت مضى ضرورة التأكيد على القروض التجارية لبلدان المنطقة

بدرجة أكبر من التأكيد على الاستمرار في اللجوء الى الأشكال الحالية للتمويل الخارجي. وسبب ذلك أن معظم الموارد التي تتاح عن طريق المساعدة الانمائية الرسمية موارد لا تكفي في أغلب الأحوال، ولا تلبي متطلبات عملية التحول طويلة الأجل. إن افريقيا بحاجة الى موارد من الضخامة بحيث تعالج النقص في البنى الأساسية المادية والمؤسسية والاجتماعية والمشاكل الناجمة عن ضعف القاعدة الانتاجية. ويجب إتاحة الاقراض طويل الأجل للبلدان التي تشرع إجراء عملية إعادة هيكلة اقتصادية أساسية والتي تستطيع أن تثبت إمكان تحقيق عائدات للاستثمار فيها. وهذا أمر مستطاع إذا كانت المشاريع الممولة من المشاريع القابلة للنجاح.

إن التغيير في شكل وأسلوب وحجم التمويل الخارجي هام، إذ أن كل المساعدات الانمائية الرسمية التي خصصت للقارة عبر السنين لم تسفر عن الكثير. وأسباب ذلك ليست بعيدة عن المتناول. فمعظم تدفقات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف على افريقيا حتى الآن قد اتجهت الى تمويل المساعدات التقنية ودعم الواردات وما اتجه منها الى تكوين رؤوس الأموال المنتجة هو النذر اليسير أو لا شيء على الاطلاق. ولهذا فإننا بحاجة الآن الى التركيز على البنى الأساسية المادية والمؤسسية والاجتماعية.

وفي حالات كثيرة، يظن خطأ أن فشل مشاريع التنمية مرتبط بالسياسات المحلية للحكومات المتلقية للمساعدات. إلا أن الحقيقة التي تقابل بالتجاهل في كثير من الأحيان هي أن العديد من خطط التنمية ومشاريعها الفاشلة، التي يلقى اللوم فيها مرارا على سياسات البلدان النامية المستفيدة، هي في الواقع خطط ومشاريع تم تصميمها ووضعها وتنفيذها بناء على مشورة وانخراط مباشر من جانب البلدان المانحة والمؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف.

إن الدراسة الأكثر تعمقا لخلفية هذه الخطط والمشروعات ستبين أنه بالنسبة لمعظم الخطط والمشروعات كان المستشارون والمقاولون أو المسؤولون عن التنفيذ يختارون وتتم الموافقة عليهم من جانب المؤسسات المانحة والممولة نفسها. ونظرا للقدرة الضئيلة في مجال التخطيط والتنفيذ في عدد من البلدان الافريقية لم يكن أمام بلادنا من بديل سوى الاعتماد على هؤلاء في المشورة. ومما يؤسف له أنه قد ثبت في النهاية أن عددا من تلك المشاريع كانت سيئة التصميم أو التنفيذ الى حد جعلها لا تحقق النتائج المرجوه. ويرجع ذلك الى حقيقة أن المستشارين والأشخاص المساعدين الخارجيين لم يقدروا الظروف المحلية في البلدان المستفيدة وأثر هذه الظروف على المشروعات. ومع ذلك فإن مسؤوليتهم في هذا الصدد لم تسلط عليها الأضواء حتى الآن.

إن المناخ السائد في العلاقات الدولية يبدو الآن أكثر ملاءمة من أي وقت مضى. وقد اتخذت بلدان افريقية كثيرة القرارات الضرورية الصعبة ووضعت سياسات وبرامج لتحقيق التكيف والتنمية المستدامة والتحول. وأصبح الحكم الصالح والتعرض للمحاسبة على سبيل المثال من الممارسات المقبولة دون أي ضغط خارجي لا محل له. ومن ثم حان الوقت الآن لكي نبين كيف، وأين ولأي غرض ولفائدة من تنفق الأموال، وأن نبين مدى فعالية هذا الإنفاق في ضوء برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

إن أي استراتيجية للتدفقات المالية الى افريقيا لا تعالج مشكلة الدين ستحمل في طياتها مقومات فشلها. فهناك حاجة الى إعادة النظر على نحو ملموس في الآلية الحالية والشكل الحالي لتناول هذه المشكلة، وذلك بغية توفير الغوث القصير الأجل والطويل الأجل للمستفيدين. ويجب علينا أن نواصل الإلحاح على ضرورة إلغاء الدين بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون الباهظة والمنخفضة الدخل. وينبغي أن تتضمن العناصر الأساسية لأي مبادرة، إلغاء الدين أو إجراء تخفيض كبير في قيمته.

إن ديوننا للدائنين المتعددي الأطراف ينبغي ألا تظل مقدسة الى الأبد، وبالتالي مستثناه من أي نوع من المعالجة المرنة التي يمكن أن تتاح بعرض قوائم مختلفة للخيارات مثل الإلغاء، والتخفيض، وإعادة الجدولة، والتحويل، وما الى ذلك. إن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، تضيف بتصرفاتها الى أعباء الدين بدلا من تخفيضها عن كاهل البلدان العاجزة المدينة ذات الدخل المنخفض. والموارد التساهلية الشحيحة تستخدم الآن لخدمة هذه الديون بدلا من استخدامها لأغراض التنمية. إن المحصلة الصافية لهذا هي ببساطة تحويل أزمة دفع الى مشكلة مزمنة لا تبدو لها نهاية.

إن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مطالبة بإلحاح بالنظر في أمر إلغاء ما لها من ديون على البلدان الأفريقية المثقلة بالديون، أو تخفيض هذه الديون أو إعادة جدولتها وذلك بغية توفير المزيد من الغوث المطلوب في هذا الوقت بالذات لمواجهة التحول

الاجتماعي والاقتصادي فيها. وبالإضافة الى ذلك، فإن التزام المجتمع الدولي في سياق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات بتوفير دعم كامل وملموس للجهود الأفريقية، أمر لا يزال في حاجة الى أن يصبح حقيقة واقعة. لقد التزم المجتمع الدولي في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ بمساعدة افريقيا في توجيه عملية الانتعاش خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠. وكان من المتوقع أن يحول المجتمع الدولي ٩ بلايين دولار سنويا لهذا الغرض، بالإضافة الى المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المحزن أنه لم يحدث خلال تلك الفترة، إلا أقل القليل. لقد حدد مبلغ ٣٠ بليون دولار ليمثل صافي المساعدة الرسمية الإنمائية لعام ١٩٩٢ لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، واتفق على أن يزاد مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية اللاحقة بالقيمة الحقيقية بنسبة ٤ في المائة سنويا، ولا نزال ننتظر ترجمة التزام المجتمع الدولي في هذا الصدد الى حقيقة واقعة.

لا بد أن نوضح أن افريقيا تحتاج الى تدابير مؤقتة خاصة. فالبلدان الافريقية ليست في موقف يمكنها من المنافسة بشكل فعال في الأسواق المالية لهذا العالم الذي أصبح يشتد فيه التنافس. إن ضعف القاعدة الصناعية والمشاكل الاجتماعية والسياسية أمور تقلل من قدرة افريقيا على التنافس ومن ثم فإن دعم المجتمع الدولي في هذا المجال له أهمية حاسمة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر باخلاص عميق حكومة اليابان على المبادرة الهامة التي اتخذتها مؤخرا بعقد المؤتمر الدولي الناجح للتنمية الافريقية في طوكيو. إن الائتلاف العالمي من أجل افريقيا ومكتب منسق الأمم المتحدة لافريقيا وأقل البلدان نموا، جديران بالثناء أيضا لما قدماه من دعم وما بذلاه من جهد لتنظيم ذلك المؤتمر. لقد نجح المؤتمر في تركيز الاهتمام الدولي على افريقيا. وكرر المشاركون الأفارقة التزامهم بالاعتماد على النفس وبتحقيق التكامل الإقليمي، وأعربوا عن الأمل في أن يركز المجتمع الدولي، بدوره، اهتمامه على دعم المساعي الافريقية. إن العنصر الأكثر أهمية بالنسبة لهذا المؤتمر، شأنه في ذلك شأن معظم المؤتمرات الأخرى من هذا النوع، يتمثل في عملية المتابعة للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها. ويحدونا أمل وطيد في أن يرقى جميع المعنيين الى مستوى تلك الالتزامات.

السيد ساماسيكو (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره السديد بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وعلى الاجراءات التي اتخذها لمواجهة مشاكل القارة وزيادة وعي المجتمع الدولي بضرورة المساعدة على حلها.

وقبل أن أعلق على البند المعروض على الجمعية، يود وفدي أن يذكر أنه يؤيد تأييدا تاما وجهات النظر التي أعرب عنها ممثل مصر الذي تكلم بالنيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، وممثل الجزائر الذي تكلم بالنيابة عن الرئيس الحالي للمجموعة الافريقية في الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نشكر ممثل كولومبيا الرئيس الحالي لمجموعة الـ ٧٧ لما قدمته المجموعة من دعم في البحث عن حل للشواغل الافريقية.

إن اعتماد الجمعية العامة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات في ١٩٩٢، قد أثار الآمال العريضة بين الحكومات والشعوب في افريقيا.

والبرنامج الجديد الذي يقوم على مبدأ المسؤولية المتشاطرة والشراكة الحقة بين افريقيا والمجتمع الدولي، يختلف عن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة من ١٩٨٦-١٩٩١ لأنه يعتمد على أهداف دقيقة التحديد يتعين تحقيقها خلال التسعينات. وهي تشمل، في جملة أمور، متوسط معدل نمو سنويا للناتج المحلي الإجمالي في افريقيا لا يقل عن ٦ في المائة، ومساعدة إنمائية رسمية صافية لا تقل عن ٣٠ بليون دولار في ١٩٩٢، مع زيادة سنوية بنسبة متوسطة قدرها ٤ في المائة.

وبالاضافة الى هذه الأهداف، يحدد البرنامج الجديد بوضوح مسؤوليات كل من افريقيا والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، يدعو البلدان الافريقية الى تطبيق الاصلاحات الاقتصادية اللازمة لتحقيق النمو والتنمية المستدامين؛ ويدعو المجتمع الدولي الى السعي الى حل مشكلة الدين، وتوفير موارد إضافية، ودعم الجهود الرامية الى التنويع والتكامل الاقتصادي؛ ويدعو منظومة الأمم المتحدة الى القيام بدور رئيسي في تنفيذ برامج محددة تتفق وأهداف البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا.

ورغم الطابع المحدد لأهداف البرنامج الجديد، فما زال مستوى الإنجاز دون الحد الأدنى المتوقع في افريقيا. واحتمالات الانتعاش الاقتصادي في افريقيا تبدو أقل فأقل مدعاة للتفاؤل، بالنظر الى العبء الفائق للدين الخارجي، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتناقص التدفقات المالية. وخلال فترة تنفيذ البرنامج الجديد، تفاوتت حتى الآن معدلات النمو في افريقيا بين ١ في المائة و ٣,٨ في المائة، وذلك بتفاوت المناطق دون الاقليمية فيها وهذه المعدلات المختلفة مازالت أقل بكثير من الهدف المحدد بنسبة ٦ في المائة في البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا. وفيما يتعلق بتدفقات الموارد، فإن قيمة المساعدة المالية المقدمة لافريقيا قد تناقصت بصفة عامة. والمبالغ المتاحة هي دون المستوى السنوي المتوخي في البرنامج الجديد. وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، يلاحظ الأمين العام في الوثيقة A/48/334 أن الصادرات من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد انخفضت بنسبة ١٥ في المائة في التسعينات، وأن قيمة هذه الصادرات لا تكاد تزيد عما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

وفي إطار مشكلة السلع الأساسية الملحة، يعتقد وفدي أن من الضروري إيلاء اهتمام للاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/48/335) المعنون "الحاجة الى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية". ويرحب وفدي بالتوصية الخاصة بإنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية ومجالس وطنية للتنويع. وإذ نحث البلدان الافريقية على إنشاء هذه المجالس بأسرع وقت ممكن، فإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يقوم على وجه الاستعجال بتنفيذ التوصية الخاصة بإتاحة الموارد اللازمة لهذا الصندوق. ومن المرغوب فيه أن يدخل الصندوق حيز التشغيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

وفي إطار التضامن الدولي وروابط التعاون التي تربط بين افريقيا وبقية العالم، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لهذه القارة بسبب الطابع المتميز لمشاكلها وخطورة هذه المشاكل. وفي الواقع، إن افريقيا تصادف في جهودها الانمائية عراقيل تفوق ما تصادفه أي منطقة أخرى. فمستواها المعيشي هو أدنى مستوى في العالم، والفقر المدقع فيها مازال في تزايد. وتكرس افريقيا ثلث حصائل صادراتها لخدمة دين يعد أكبر دين في العالم من حيث نصيب الفرد. وفي ١٩٩٢، بلغ حجمه الاجمالي ٢٢٥ بليون دولار. وفي الوقت الراهن، يعد نصيبها من التجارة الدولية هزيلا إذ أنه يقل عن نسبة ٢ في المائة من قيمة التجارة العالمية في البضائع.

والبرامج والخطط الكثيرة المتعلقة بافريقيا، والتي أعدت على المستويات الدولية والاقليمية ودون الاقليمية والوطنية، يجب أن تطبق على نحو ملموس. والبرنامج الجديد لتنمية افريقيا يجعل من الممكن قياس التقدم المحرز صوب التنمية الافريقية في كل من المجالات التي تطرقت اليها.

لهذا السبب، يدعو وفدي كل أعضاء المجتمع الدولي الى الوفاء على نحو فعال بالالتزامات التي تعهدوا بها من أجل تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا. وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه بتهاني وفدي وشكره للحكومة اليابانية التي استضافت مؤخرا المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الافريقية. إن التنفيذ الفعال للإعلان الصادر عن هذا المؤتمر أمر يستحق اهتماما خاصا من قبل كل المشتركين.

والبلدان الافريقية تحتاج أكثر من أي وقت مضى الى التعاون مع بقية المجتمع الدولي. ومن الحيوي أن نبدأ عملية شراكة حقة. ونحن نؤمن بأن افريقيا، شأنها شأن المناطق الأخرى في العالم، مستعدة لتلقي الاستثمارات. ومن المفيد إقامة علاقات من الثقة المتبادلة مع المستثمرين. وفي هذا الصدد، ندرك أن جزءا من المسؤولية يقع على عاتق البلدان المتلقية. وفي معظم بلداننا، تم استيفاء الشروط اللازمة لضمان الاستثمارات. وقد بذلت جهود كبيرة لتحقيق هذا الهدف. ولكننا نطلب أيضا الى البلدان المصدرة لهذه الاستثمارات المحتملة أن تتخذ التدابير لتشجيع الاستثمارات وضمانها وذلك بتعهدات تلتزم بها تجاه البلدان المتلقية إن اقتضى الأمر.

وبتنفيذ عدة بلدان للبرامج الجسورة الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الى جانب إقامتها نظما ديمقراطية، وصلت افريقيا الى مرحلة حاسمة في تاريخها. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يساعد في متابعة العملية الجارية.

السيد ييلوا تانغ (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

بالإضافة الى ما قاله بالفعل ممثلو الجزائر ومصر وكولومبيا نيابة عن مظمة الوحدة الافريقية ومجموعة الـ ٧٧، أود بداية أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا للأمين

العام للخطوات التي اتخذها لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وتتضمن هذه الخطوات بصورة خاصة، إنشاء فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية في افريقيا، وتعيين المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا.

وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحنا لتقارير الأمين العام عن تنفيذ البرنامج الجديد، ودراسة جدوى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية، وتدفقات الموارد من أجل التنمية الافريقية.

وفي الستينات، وبعد أن حصلت البلدان الافريقية على استقلالها، تعالت الأصوات ضد المهندس الزراعي الفرنسي رينييه دومون، الذي جسر على أن يكتب في عمل أصبح سيء السمعة بعد ذلك أن افريقيا السوداء قد بدأت مسيرتها بداية خاطئة.

وبعد ثلاثة عقود، لا تزال افريقيا تعطي الانطباع، ليس بأنها بدأت بداية خاطئة فحسب، بل بأنها لم تبدأ على الإطلاق، نتيجة لتعاقب واتصال سلسلة من الأحداث المؤسفة التي حالت دون تحقيقها لأي تقدم اقتصادي. وهذا هو ما كان يعنيه السيد فرديناند ليوبولد أويونو، وزير العلاقات الخارجية ورئيس وفد الكاميرون، في البيان الذي أدلى به في ٨ تشرين الأول/أكتوبر الماضي أمام الجمعية عندما وصف الحالة كما يلي:

"من ضحايا هذه المظالم، افريقيا، التي اكتسبت، أكثر من أية منطقة أخرى نامية سمات القارة التي تسير على غير هدى. فهي تنوء تحت أعباء دين لا يطاق في ظل حالة تتفاقم بفعل اتجاه عام نحو سحب الاستثمارات، وهبوط في المساعدة الانمائية الرسمية، وتدهور مطرد في معدلات التبادل التجاري نتيجة الانهيار المستمر في أسعار السلع الأساسية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٢، ص ٩)

ومما زاد الطين بلة، أن التدهور البيئي والكوارث الطبيعية والأمراض المستوطنة والمجاعات والأمية والنمو السكاني السريع، كل هذا جعل من افريقيا قارة لا يطيب العيش فيها. وإزاء هذه الحالة التي ينطبق عليها وصف الكارثة، قرر المجتمع الدولي في حزيران/يونيه ١٩٨٦ البحث عن سبل ووسائل لإنقاذ افريقيا، عن طريق برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠.

وقدمت التوصيات باتخاذ تدابير شجاعة، بل وجسورة، وتم اعتمادها. ولكن، كما جرى عليه الحال دائما بالنسبة لافريقيا، كان هناك اتفاق على التشخيص والعلاج ولكن لم تكن هناك عمليات متابعة. وبالتالي، يمكننا أن نفهم السبب في أن الحديث عن حالة افريقيا الاقتصادية حديث تتردد فيه عبارة العقد الضائع.

في مواجهة هذا الفشل، فإن افريقيا والمجتمع الدولي، في انتفاضة تضامن لم يسبق لها مثيل، قد اعتمدا مرة أخرى ما وصف بأنه شراكة عالمية من أجل التنمية الافريقية. والتزم الجانبان بالتزامات قاطعة ومحددة.

فتعهدت افريقيا بإصلاحات صعبة وبعيدة المرمى في سبيل التعجيل بعملية تحقيق الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مناخ من الشفافية وبمشاركة نشطة من جانب جميع القوى الإيجابية. وأثناء قيامها بذلك، فإنها تسعى إلى تهيئة الظروف التي تجذب الاستثمار، وتنمي طاقات مواردها الإنسانية، وتنفذ برامج التكيف الهيكلي، وتعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيزه عن طريق التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي.

وتعهد المجتمع الدولي، من جانبه، بدعم هذه الجهود، وبخاصة بالسعي لإيجاد حلول دائمة لمشكلة الدين، وتوفير الموارد المالية الإضافية الملموسة، ودعم التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى الكثير من أوجه الدعم الأخرى. ومع ذلك، فلئن كانت افريقيا تناضل بحزم للوفاء بالتزاماتها في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، متحملة في سبيل ذلك تضحيات جسام، فإنه يبدو، من ناحية أخرى، أن حماس المجتمع الدولي يفتر. ولهذا، تساورنا المخاوف من رؤية البرنامج الجديد وهو يعاني من نفس المصير المؤلم الذي انتهى إليه برنامج العمل.

لذلك، يضم وفد بلدي صوته إلى أصوات كل من أكدوا من قبل على الحاجة الماسة إلى التنفيذ الفعال العاجل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

وفي هذا الإطار، يعلق وفد بلدي أيضا اهتماما كبيرا على دور مكتب المنسق الخاص، ويود اتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز قدرته على التدخل. وفي نفس هذا السياق، نرحب باقتراح إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية تحت رعاية مصرف التنمية الافريقي وبدعم منه، ونؤيد هذا الاقتراح.

والكاميرون، التي توجد لديها بالفعل هياكل التنويع، نلاحظ باهتمام شديد اقتراح إنشاء لجان وطنية للتنويع، كما أبرزه تقرير الأمين العام.

وسواء تعلقت المسألة بإنشاء هذه الهياكل الجديدة أو بالانتعاش الاقتصادي، فإن افريقيا تحتاج الآن إلى موارد مالية إضافية جديدة: فافريقيا تقاسي من الحاجة الماسة إليها. إن افريقيا تحتاج، بطبيعة الحال، إلى صندوق للتنويع، ولكنها تحتاج أيضا، فوق كل شيء، إلى صناديق تمول تنميتها بشكل عام. وفي هذا الصدد، يكفي أن أذكر تقييم وفد بلدي لمؤتمر طوكيو.

ونلاحظ أن هناك جهودا ملموسة وتلقائية وسخية تبذل لصالح ما يدعى "بالبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال"، بل ومؤخرا، لصالح الانتعاش وإعادة التعمير في الشرق الأوسط. ألا يمكن لافريقا أيضا أن تنتفع، من أجل تنميتها، من نفس هذه التلقائية وهذا السخاء، اللذين هما، يمثلان، في نهاية المطاف، التعبير الملموس عن الإرادة السياسية الحقة؟

إن هذه الإرادة السياسية هي ما ندعو إليه.

السيد أودرأوغو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

إن معظم المتكلمين الذين سبقوني هذا الصباح تولوا بصفة أساسية عرض نفس وجهات النظر التي يعتنقها وفد بوركينا فاصو. ولذلك سأقتصر على إبداء تعليقات قليلة.

عندما نتكلم اليوم عن بند جدول الأعمال هذا، نتذكر بمرارة فشل برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. وكما قال ممثل بوركينا فاصو أثناء المناقشة العامة في الدورة السابعة والأربعين،

"إن ثمار الجهود الدؤوبة التي تبذلها البلدان الافريقية لا تتناسب بعد مع مستوى التضحيات التي نقدمها. فوعود الشمال لا تزال وعودا، كما أن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا لم ينفذ فعليا، إلا من قبل البلدان الافريقية ذاتها. وقد فتحت صفحة جديدة ببرنامج جديد للتسعينات، ولكن لا تزال هذه الصفحة بيضاء خاوية". (A/47/PV.21، ص ٨٨)

وحتى في الوقت الحالي، بعد انقضاء عامين على اعتماد البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا، لا يفوتنا أن نلاحظ ضآلة التقدم الذي تحقق في تنفيذه.

ولئن كنا نرحب بتشكيل فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية الافريقية وعقده اجتماعين برئاسة الأمين العام لمنظمتنا، فإننا نتساءل أيضا عن فحوى هذين الاجتماعين ونتائجهما. ويبدو في الواقع أن كل ما هو متوفر لدينا حتى الآن من معلومات بشأنهما هو ما جاء في النشرات الصحفية التي تتضمن ما أدلى به الأمين العام عنهما.

وعلى المستوى المؤسسي، فإن البرنامج الجديد يدخل في اختصاص مكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا. ونرى وجوب تعزيز موارد هذا المكتب وطاقاته.

ومع ذلك، نجد أن ثمة ما يشجعنا ويدعونا إلى الارتياح إثر صدور التقرير A/48/335 بشأن الحاجة إلى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه. ويقدم الأمين العام في هذا التقرير حججا قيمة لصالح التنويع، إلى جانب مقترحات محددة ومتوازنة.

إن إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية أمر ملح ولا بد منه لأن إحدى الصعوبات الاقتصادية الرئيسية التي تعاني منها افريقيا تكمن في اعتمادها على عدد قليل من المنتجات التي تصدرها والتي تتدهور أسعارها بصفة مستمرة. لهذا يرحب وفد بلدي بإنشاء صندوق للتنويع. ونأمل أن يحصل على دعم جميع الأطراف المعنية التي تهمها التنمية في افريقيا.

إن إنشاء الصندوق ينبغي أن تصاحبه تدابير أخرى. وإن التنويع ينبغي أن يشمل بذلك منتجات تجد سوقا لها في افريقيا. وعلى الصعيد الدولي؛ والمنتجات الافريقية يجب أن تتاح لها فرص أفضل للوصول إلى السوق العالمية. وهنا نرى ضرورة اختتام مفاوضات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية

والتجـــارة (الغات) علـــى نحو تراعى فيه مصالح جميع فئات البلدان النامية بقدر متساو - كما ينبغي أن يكون هناك نظام لتثبيت أسعار صادراتنا. وإذا لم تؤخذ هذه النقاط بعين الاعتبار في عمليـــة التنويـــع، فإن الجهود التي تبذل لتحقيق تلك الغاية ستكون غيـر مؤثرة وغير مثمرة على الأرجح.

كذلك فإن نجاح البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا يعتمد على مجالات أساسية أخـــرى، ألا وهي التصنيع والنقل والاتصالات وتسوية مسألة المديونية الخارجية. فينبغي أن يوضع موضع التنفيـــذ السريع القراران الخاصان بالعقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا والعقد الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا. كذلك من الملح بالنسبة لنا أن نرى تحقق الوعد بعقد مؤتمر دولي معني بالمديونية الخارجية، حسبما جاء في الفقرة ٢٨ من البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

وختاما، وحتى يكون ما قلته توا أكثر من مجرد قائمة بالأمنيات، نود أن نعرب هنا عن اقتناعنا بأنـــه لا يمكن ضمان نجاح البرنامج الجديد في افريقيا فـــي التسعينات إلا إذا تبعته أعمال محددة. إن أحكام الاتفاق محـــددة وواضحة، وكل المطلوب هو أن يقوم كل طرف من الأطراف بوضعه موضع التنفيذ الكامل. وافريقيا من جانبها بدأت بالفعل العمل من أجل تنفيذها.

إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فـــي دورته الثامنة وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أعلنا عهدا جديدا من التعاون والمشاركة. وإن نجاح أو فشل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في افريقيا في التسعينات هو الذي سيبين لنا ما إذا كنا قادرين على احترام تعهداتنا الرسمية. إننا نعتقـــد، في هذا الصدد، أن كلمتنا هي قيد يربطنا. وأن عملنا لا يزال ينتظرنا، وأن أفعالنا هي التي ستنطق عنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.